

**الكنيست يقر بالقراءة الأولى ميزانية ٢٠١٩ بقيمة ٤٨٠ مليار شيكل!**

صفحة (٤) ة

**البطالة الرسمية في إسرائيل ٤٪ وبين العرب تفوق ١٠٪!**

صفحة (٦) ة

**الاسرائيلي المنتهز**

الثلاثاء ٢٠١٨/٢/١٣م الموافق ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ العدد ٤١٤ السنة السادسة عشرة

**الاسرائيلي المنتهز**

ملحق نصف شهري يصدر عن

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

# تقديرات أمنية إسرائيلية: الاشتباك المقبل مع إيران مسألة وقت!



الف ٦٦ الساقطة. (إبنا)

أشارت تقديرات أمنية إسرائيلية أمس الاثنين في أعقاب الاشتباكات الجوية في سورية يوم السبت الفائت، إلى أن جولة الاشتباكات الحالية انتهت لكنها في الوقت نفسه أكدت أن الجولة المقبلة مع إيران مجرد مسألة وقت. يذكر أنه في ساعات فجر السبت دخلت طائرة مسيرة من دون طيار يشغلها عميل إيراني المجال الجوي الإسرائيلي بالقرب من الحدود الأردنية، حيث أسقطتها مروحية عسكرية إسرائيلية من طراز «باتشي»، وفقا لما قاله بيان صادر عن الجيش الإسرائيلي.

وذكر البيان أن طائرات إسرائيلية قامت بشن سلسلة غارات جوية ضد مواقع عسكرية في سورية، ويبدو أن طائرة عسكرية من طراز «إف ١٦» أصيبت خلالها بشظية من صاروخ سوري مضاد للطائرات، وسقطت الطائرة في شمال إسرائيل. وخرج الطياران من الطائرة، وأصيب أحدهما بجروح خطيرة، فيما أصيب الآخر بجروح طفيفة.

ورد على ذلك، قام سلاح الجو الإسرائيلي بجولة ثانية من الغارات حوالي الساعة التاسعة من صباح السبت، وواجه مرة أخرى كمية كبيرة من الصواريخ المضادة للطائرات، شملت عشرات صواريخ الدفاع الجوي الروسية، بحسب ما قال الجيش. واستهدفت هذه الجولة أكثر من عشرة مواقع في سورية، من ضمنها عدة بطاريات دفاع جوية وأربعة مواقع إيرانية. وأشار الجيش الإسرائيلي إلى أن الأهداف شملت موقع قيادة نقال تم تشغيل الطائرة المسيرة منه في قاعدة جوية بالقرب من مدينة تدمر السورية، والتي تسيطر عليها إيران منذ أشهر. وقالت قوى المعارضة السورية إن الغارات الإسرائيلية تسببت بمقتل جنود سوريين وإيرانيين.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الغارات أدت إلى مقتل ٦ مقاتلين مواليين للنظام السوري على الأقل بينهم سوريون وأجانب. وأكد عاموس هرتزيل، المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، أمس، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو الذي أطلق الصفارة لإنهاء المواجهة الإسرائيلية - الإيرانية في سورية، وقيل الطرفان بحكمه.

وأضاف أن هذا هو الاستنتاج الذي يصل إليه تحليل تسلسل الأحداث في نهاية الأسبوع. فبعد ظهر يوم السبت الماضي، وبعد موجة الهجمات الثانية التي قام بها سلاح الجو ضد أهداف تابعة للنظام السوري، وضد منشآت إيرانية في سورية، كان مسؤولون كبار في إسرائيل يلوحون بخط تصعيدي وبدا أنه يجري في إسرائيل البحث في مواصلة العمليات العسكرية. وانتهى النقاش في هذا الشأن بعد وقت قصير من المحادثة الهاتفية بين بوتين ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

وكتب: لقد استنكر البيان الرسمي الصادر عن الخارجية الروسية قرق إسرائيل السيادة السورية، وتجاهل العملية التي أشعلت هذه المرة المواجهات، أي تسلسل طائرة الاستطلاع المسيرة الإيرانية إلى أراضي إسرائيل. ودعا بوتين في حديث له مع نتنياهو، بعد مرور عدة ساعات، إلى الامتناع عن القيام بخطوات من شأنها أن تؤدي إلى «جولة جديدة ذات انعكاسات خطيرة على المنطقة». ولقد كان الروس قلمتين أيضاً من اقتراب القصف الإسرائيلي من مواقع يخدم فيها جنودهم ومستشاروهم، وبينها قاعدة تيفوز بالقرب من

تدمر، حيث هوجم موقع القيادة الإيرانية الذي انطلقت منه طائرة الاستطلاع المسيرة. وهذه مسألة أثارت قلق موسكو أيضاً بعد هجوم إسرائيلي مشابه على المنطقة ذاتها في آذار الماضي، والذي صدر من بعده أيضاً احتجاج وبرزاي هرتزيل، يدل الهدوء الإسرائيلي بعد محادثة بوتين - نتنياهو مرة أخرى على من هو السيد الحقيقي في الشرق الأوسط. فبعد أن أصبحت الولايات المتحدة الحاضرة - الغائبة في المنطقة، لا يبرز أي جري البحث عن سياسة خارجية أميركية متجانسة، وصارت روسيا هي التي تفرض سير الأمور. ولقد وظفت موسكو كثيراً من الجهود والموارد لإنقاذ الأسد في السنوات الأخيرة، وهي لم تسعج لإسرائيل بإفشل مشروعها الاستراتيجي. ومن المعقول أنه جرى نقل رسائل بهذا المعنى خلال المحادثة الهاتفية بين الزعيمين. هذا لا يعني أن إسرائيل لا تملك أوراق مفاوضة خاصة بها، ويكفي التهديد بإدخال الساحة السورية إلى دوامة دارماتيكية إضافية. لكن ثمة شك في أن نتنياهو متحمس للاشتباك مع الروس، وتكفيه المواجهة التي

## الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا: القيادة الإسرائيلية الحالية تستخدم "قوة مفرطة" لأنها لا تثق بنفسها وبطريقها!

**«أهارون باراك ينتقد السلطين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) لأنهما "لا تتعاملان مع الأقلية العربية بتفهم واحترام"، لكنه لا يذكر السلطة الثالثة (القضائية) التي تثبت دراسات عديدة تأصل التمييز ضد العرب في نهجها وقراراتها»:**

**غروس: الديمقراطية الإسرائيلية لن تحميها إذا لم تحمها**

ودافع البروفسور عمانوئيل غروس، أستاذ القانون الدستوري السابق في جامعة حيفا، عما قاله أهارون باراك وأكد أن وزيرة العدل أيليت شاكيد «لا تفهم معنى الديمقراطية الحقيقي»، لأن «الديمقراطية هي ليست حكم الأغلبية فقط. من الواضح، ضمناً، أن الديمقراطية لا تقوم بدون حكم الأقلية، لكن الديمقراطية هي، أيضاً، حكم القيم، حماية الأقليات والدفاع عن حقوق الإنسان»، ما يعني «أنك لا تستطيعين فعل كل ما يحلو لك باسم حكم الأغلبية وبدون الأخذ في الحسبان احتياجات الأقليات وحقوق الإنسان»!

وتطرق غروس، في مقال نشر تحت عنوان «وقاحة أيليت شاكيد» («هآرتس» ٢٠١٨/٧/٥)، إلى ما كتبه شاكيد عن «انحراف وتشويه السكّة»، فقال إنه «كان من الحري بوزيرة العدل أن تعرف أن السكّة لم تنحرف ولم تشوه بسن قوانين الأساس المذكورة وأن كل ما فعله القاضي باراك هو تطبيق أهداف تلك القوانين وجمعتهما من خلال تفسيرات مضمونية جوهريّة».

ودعا غروس، في ختام مقالته، إلى «وضع حد للصمت المؤذي الذي تلتزمه قطاعات هامة في المجتمع الإسرائيلي حيال ما تسببه الحكومة الحالية من أضرار لسلطة القانون» - إذ «حان الوقت للنهوض والدفاع عن الديمقراطية الإسرائيلية وحمايتها، وإلا فهي لن تحميها»!

(طالع ص ٥)

والحسم القضائيين». وبهذا، «أصبح باراك، سوية مع مجموعة القضاة التي حرص على تعيينهم لتساق أرائهم - مع آرائه هو هو المقرر الأعلى في الشؤون السياسية والأمنية»؛ الثاني - إلغاء القيود على مبدأ «حق المثل أمام المحكمة (العليا)»، من خلال إتاحة هذا الحق، بصورة واسعة وغير محدودة، لأي شخص و/ أو لأي جسم إذا كان الموضوع المطروح في الالتماس إلى المحكمة العليا «عاماً، من جهة، وبغير تساؤلات تتعلق بسلطة القانون أو ذات طابع دستوري أو تمس حقوق الإنسان الفرد الأساسية من جهة أخرى»؛ الثالث - إدخال «مبدأ المعقولة» القاضي بضرورة أن يخضع أي إجراء، أو قرار، سلطوي لمعيار المعقولة، والذي «أتاح لباراك، ومجموعة القضاة الذين يفكرون مثله، إمكانية النظر والحسم في أي شأن سياسي يرغبون فيه»، كما يقول شफल؛ الرابع - التفسير القضائي الذي أرساه باراك لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، على ضوء «قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية» وبما ينسجم معها، بحيث تشمل «كرامة الإنسان وحريته»، أيضاً، مبادئ المساواة، حرية التعبير، حرية المعتقد والدين، حرية الإبداع، حرية التجهر والانتظام. وهذا ما يعتبره شफल «منح باراك لنفسه صلاحيات سن تشريعات تتضمن مبادئ لم يذكرها قانون الأساس في نصه الصريح»، وهي الصلاحيات التي «اعتمدها باراك لإلغاء أي قانون يتعارض مع تلك المبادئ»!

ويرى شफल أن هذه «الأسس الأربعة» هي التي مكّنت باراك من «إنجاز مهمة تشكيل دكتاتورية المحكمة العليا» التي شكّلت، منذ نهاية الثمانينيات وحتى اليوم، «الحكومة الأعلى» في إسرائيل.

أشارت تصريحات أدلى بها الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا (١٩٧٥ - ٢٠٠٦) والمستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية (١٩٧٥ - ١٩٧٨) وأستاذ القانون حالياً في «المركز المتعدد المجالات في هرتسليا»، البروفسور أهارون باراك (٨١ عاماً)، ضمن مقابلة مطولة نشرت في ملحق صحيفة «يديעות أchronوت» مؤخراً (٢٠١٨/١/٣١)، ردود فعل واسعة بين قطاعات مختلفة، سياسية وقضائية، في المجتمع الإسرائيلي، خاصة وأنها مقابلة استثنائية، من حيث كونها الأولى التي يبدل بها باراك منذ سنوات عديدة ويكسر من خلالها «حاجز الصمت» الذي فرضه حول نفسه طوال هذه السنوات.

وبالإضافة إلى ردود الفعل التي نشرناها في ٥ من هذا العدد بجانب العرض المفصل للمقابلة نفسها، وجد المحامي اليميني المتطرف يورام شफल في المقابلة مع أهارون باراك فرصة لشن هجوم كاسح عليه وعلى سيرته القضائية «منذ تعيينه قاضياً، ابتداء من أوائل الثمانينيات، ثم نائباً لرئيس المحكمة العليا ثم رئيساً لهذه المحكمة، حتى العام ٢٠٠٦، منها ما إياه بـ «إنشاء نظام حكم سياسي خاص تحت غطاء قضائي» نظام حكم سياسي - قضائي لا مثيل له، لم يكن له مثيل ولن يكون في أي مكان في العالم... وهو «نظام لا مفر من تعريفه بأنه دكتاتورية المحكمة العليا»!

وعدد شफल («معاريف» ٢٠١٨/٢/١٠) «أربعة أسس» قامت عليها «دكتاتورية المحكمة العليا»: الأول - إلغاء مبدأ «عدم قابلية التقاضي»، من خلال جعله «أي تصرف أو إجراء، حتى لو كان سياسياً أو أمنياً، قابلاً للبحث

## المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يوعز إلى الشرطة بتأجيل نشر توصياتها بشأن ملفي التحقيق ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ مع نتنياهو!

**\* خروج نتنياهو بلا شيء من ملفات الفساد فرضية قائمة! \***

توصيات الشرطة إلى حين إصدار قرار المحكمة العليا بشأن طلب الالتماس. وواصل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حملته على محققي الشرطة متسائلاً كيف يمكنهم التحقيق في الملفات المنسوبة إليه، وتقديم توصيات موضوعية، وهم يصدّقون ادعاءات كاذبة تنطوي على هذيان بأنه يعمل ضدّهم شخصياً. وقال نتنياهو في بيان نشره في صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» يوم الجمعة الفائت، إنه كان يتعيّن على قائد وحدة «لاهف ٤٣٣» العميد روني ريتمان أن يتنحى عن التحقيق ضده، بعد أن بعث محاموه برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة يلّمون فيها إلى أن رئيس الحكومة هو من أرسل الضابطة التي اشتكت ضد ريتمان لأنه تخرش بها جنسياً. وأكّد القائد العام للشرطة روني الشّيخ، في مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢ (القناة الثانية سابقاً) الأسبوع الفائت، أن معاملة رئيس

أوعز المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفحياي مندلبليت (الأحد) إلى الشرطة بتأجيل نشر توصياتها بشأن ملفي التحقيق ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وجاء إيعاز المستشار القانوني هذا في إثر التماس قدمه المحامي يوسي فوكس للمحكمة الإسرائيلية العليا، وجاء فيه أن الشرطة غير مخولة صلاحية تقديم توصيات تتعلق بملفات تحقيق. وأمهلّت المحكمة الدولة يوماً واحداً لتقوم بتقديم ردها على هذا الالتماس. وكان القائد العام للشرطة الإسرائيلية روني الشّيخ ألمح إلى أن الشرطة انتهت من التحقيق في هذين الملفين، وأنها مستعدة لتقديم التوصيات بشأنها خلال الأسبوع الحالي.

الحكومة الإسرائيلية له تغيرت منذ انطلاق التحقيقات ضده. وأضاف الشّيخ أن المهمة الصعبة بالنسبة إلى الشرطة هي فهم ماذا قدّم نتنياهو في مقابل الرشاوى إن كانت، وليس فقط إن كان تلقى رشاوى أم لا. وأثارت المقابلة ضجة كبرى بعد أن قال الشّيخ إنه شعر بأن جهات ذات نفوذ استاجرت خدمات محققين خاصين من أجل جمع معلومات عن ضباط الشرطة الذين يقومون بالتحقيق في ملفات نتنياهو. وبدأ أن الشّيخ يلّم إلى أن نتنياهو كان وراء هذه العملية بهدف تشويش التحقيقات ضده. وهاجم رئيس كتل الائتلاف الحكومي عضو الكنيست دافيد أمسال (الليكود) المقابلة، ووصف أقوال الشّيخ بأنها محاولة لإحداث انقلاب من جانب الشرطة. (طالع ص ٣)

### كلمة في البداية

#### الأكاديمية الإسرائيلية وارتهاها لمنظومة الاحتلال والاستيطان

##### بقلم: أنطوان شلحت

يشير تقرير مقتضب نشرناه في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» إلى مبادرة خاصة واستثنائية تقوم بها مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين تأسست مؤخراً باسم «أكاديميا من أجل المساواة»، وتتضمن إعداد وإنشاء «بنك معلومات» ستطلق عليه اسم «أكاديميا مجدّدة» يشمل مواد وتقارير إخبارية، ترمي أساساً إلى فضح زيف الادعاء الإسرائيلي بأن الجامعات في إسرائيل «جسم مستقل، متنور وتقدمي» من خلال كشف وتاكيد الدور العميق الذي تؤديه الجامعات الإسرائيلية في تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في مناطق ١٩٦٧، عبر تعاونها الوثيق مع المستوطنات والمشروع الاستيطاني، ومع الجيش والصناعات الحربية، ومع «الجهد الإعلامي» الإسرائيلي ضد حركة المقاطعة الدولية (طالع التقرير، ص ٣).

ويدور في الآونة الأخيرة في إسرائيل سجالات حول غايات الهجوم الإيديولوجي الذي تشنّه الحكومة اليمينية الحالية على الجامعات الإسرائيلية، ويؤججه على نحو مسبق البرمجة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت زعيم حزب تحالف المستوطنين في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ «البيت اليهودي». ويعدّ هذا الهجوم تصعيداً لجولات هجوم أخرى خلال ولايات حكومات يمينية سابقة.

وتتمثل آخر تحليات هذا التصعيد في العمل على سنّ قانون جديد يرمي إلى تخويل «مجلس التعليم العالي الإسرائيلي» صلاحية تقليص الميزانيات الحكومية المرصودة لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي (جامعات أو كليات أو معاهد أكاديمية) إذا ما كان بين طاقم المحاضرين فيها من يؤيد مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، أو يدعو إليها. وسيجذّل هذا القانون الجديد قانوناً قائماً يسمى «قانون المقاطعة»، جرى سنّه في تموز ٢٠١١، ويفرض سلسلة من الإجراءات والعقوبات على أشخاص أو تجمّعات تدعو إلى مقاطعة إسرائيل والمستوطنات في الضفة.

وفي كانون الأول ٢٠١٦ عيّن بينيت أحد المحاضرين الجامعيين لإعداد توصيات تحدد «أدب المهنة» في مؤسسات التعليم العالي وتشكل «دستوراً أخلاقياً» لها، وخاصة في «النشاط السياسي والأكاديمي»، الذي يعني كل ما يتعلق بتفوهات سياسية تصدر عن أساتذة جامعيين، وأعلن أن الهدف هو تقليص ما أسماه «التأثير السياسي لليسار في الجامعات»!

بناء على ذلك من المتوقع أن يشكل «بنك المعلومات» الجديد هذا نقطة انطلاق لتناول دور المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، لا من خلال ما يريد أصحاب هذا الهجوم الإيحاء به، وهو أنها خاضعة لتأثير «اليسار، وإنما من طريق كشف قرائن متراكمة حول انخراطها الطوعي في تدعيم سياسات منظومة الاحتلال في شتى المجالات، والكشف عن كونها أداة تستعين بها المؤسسات السياسية والعسكرية على الدوام.

بطبيعة الحال فإنه بإزاء هذا الدور للمؤسسة الأكاديمية، يطرح السؤال حول دور الأكاديميين وهو ما تعاطى معه أخيراً أحد هؤلاء الأكاديميين أستاذ العلوم السياسية عيدان لاندوا، عبر مقاربة تعتبر الأكثر جدة التي تتطرّق إلى هذا الشأن.

وجاء تعاطيه بعد أن اقترح عليه أن يتحدث في أحد المؤتمرات التي عُقدت في آذار الفائت (٢٠١٧) عن الدور العام للأكاديميا أو المؤسسة الأكاديمية، لكنه طلب على الفور الاستعاضة عن هذا الموضوع بموضوع دور الأكاديميين، وأن يُضاف إلى ذلك تأكيد بعبارة «في الوقت الحالي»، وهكذا أصبح عنوان مقاربته «دور الأكاديميين الإسرائيليين في الوقت الحالي».

وهو يقول إنه اختار التحدث عن «دور الأكاديميين» وليس عن «دور المؤسسة الأكاديمية»، لأن مصطلح «أكاديميا» هو اسم علم مجرد وتعميم جارف ولا يمكن اعتباره صاحبه وكيله أخلاقياً. كما أن المؤسسة الأكاديمية تحتوي على تناقضات بنوية بين جهات ذات مصالح متعارضة، وبالتالي لا يمكن التحدث عن دورها أو وظيفتها بصورة عامة. ويرى أن الميل نحو تطبيق الخطاب الأخلاقي على الأسماء المجردة يعتبر مفضراً لسببين، الأول، كونه يلصق بأفراد أبرياء تهمة جماعية-الثاني، لأنه يعفي أفراداً، يتحملون مسؤولية بالفعل، من המחاشية الأخلاقية المشخية.

أما لماذا التأكيد على أن الدور الذي يجري الحديث حوله هو «في الوقت الحالي»، فذلك لأن الدور العام هو وظيفة سياسية، ولذلك فإنه ترتبط دوماً بظرف وزمان. فالدور الذي لعبه الأكاديميون قبل ثلاثين عاماً لم يعد بالضرورة هو نفس الدور الذي يلعبونه حالياً. كما أن أي مناقشة مبدئية لدور الأكاديميين من دون صلة بهننا والأن، والذي يمكن له أن يتجلى بالدرجة نفسها مثلاً في جامعة هومبولدت في برلين أو جامعة أكسفورد في إنكلترا، تعتبر بمثابة تهرب وتتمصل من المسؤولية. ولا بد من التأكيد هنا أن هناك أدواراً ووظائف ثابتة، ومهمة جداً، يؤديها الأكاديميون في المجتمع، وهي أدواز ووظائف نعلم عنها جميعاً، وأهمها: تطوير وتنمية التفكير الانتقادي، إرساء وتكريس ثقافة بحثية تستند إلى الوقائع والأدلة والحجج والتعددية الفكرية، والشك والسعي للوصول إلى الحقيقة.

ويقول لاندوا إن إرث التنور يعتبر مهماً دوماً، بل وأصبح اليوم مهماً أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك لا يريد التحدث عنه في ما يرتبط بدور الأكاديميين، بل يريد أن يسلط الضوء على الشراكة الفعلية للأكاديميين في أجهزة القمع والاستغلال في دولة الاحتلال، وهي شراكة تنطوي على انعكاسات اجتماعية أو سياسية خطيرة للغاية. صحيح أنها في الغالب شراكة شفافه وغير متعمدة (ما عدا الأكاديميين المخترطين في الدوائر الداخلية الضيقة) غير أنها، مع ذلك، شراكة حقيقية وفعالة. فالمؤسسة الأكاديمية توفر شبكة دعم وشرعية لهذه الأجهزة، أما خيوط هذه الشبكة فهي الأكاديميون.

ولا شك، كما سيبتين من «بنك المعلومات» العتيذ، أن الجامعات الإسرائيلية ما كانت لتتحول إلى جزء أساس من منظومة الاحتلال والاستيطان والقمع والتمييز، لولا انخراط أكاديميين في هذه العملية بوعي كامل منهم.

**تقرير جديد لجمعية «جيشاه - مسلك»:**

## الجهاز القضائي الإسرائيلي يدعم انتهاك حقوق سكان قطاع غزة!

أصدرت جمعية «جيشاه - مسلك» (مركز الدفاع عن حرية الحركة) هذا الأسبوع تقريراً جديداً بعنوان «لم نجد داعياً للتدخل». قالت إنه يوفر تحليلاً قانونياً لعشرة قرارات حكم بارزة صدرت عن محاكم إسرائيلية خلال العقد الماضي، تتناول حقوق سكان قطاع غزةّ القابعين تحت الحصار الإسرائيلي.

وجاء في التقرير: تظهر مراجعة جمعية «جيشاه - مسلك» لسلسلة قرارات الحكم الإسرائيلية صورة قاتمة، حيث تصادف المحاكم بشكل شبه أعمى على مواقف النيابة الإسرائيلية، وتمتعت عن التطرّق إلى التوازن الذي يتوجب على الدولة مراعاته بين احتياجاتها الأمنية وبين الحقوق العامة لسكان قطاع غزةّ. كما تجاهلت المحاكم في قراراتها أحكام القانون الدولي، وهو الإطار القانوني الوحيد الذي يقدم أدوات قضائية للدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بسكان غزة. وبدا، فإن المحاكم الإسرائيلية تسهم في الانتهاك اللفظ للحقوق الأساسية لسكان غزة، وعلى رأسها الحق بحرية الحركة والتنقل.

ومن الاستخلاصات الأساسية التي يفيضي إليها التقرير، أنه على مر سنوات الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، امتنعت المحكمة العليا الإسرائيلية من النظر في الواجبات المفروضة على إسرائيل تجاه سكان غزة، بناء على القانون الدولي - قوانين الاحتلال وقوانين حقوق الإنسان- رغم أن هذا هو الأمر الأساسي الذي كان ينبغي عليها فعله، على ضوء كون إسرائيل لا تزال تسيطر على جوانب كثيرة في حياة سكان القطاع عبر السيطرة الشاملة على طرق الوصول إليه والخروج منه. وعملياً، فقد قامت المحكمة العليا بإعفاء إسرائيل بشكل شبه كامل من أي واجب قانوني تجاه سكان غزةّ. وحتى اليوم، فإن المحكمة العليا لا تقوم بتوفير حماية للحقوق الأساسية لسكان القطاع، حتى حين يكون تحقيق هذه الحقوق متعلقاً كلياً بإسرائيل.

وفي الكثير من الحالات التي لم يجد فيها القضاة «داعياً للتدخل» في السياسات الإسرائيلية المقيّدة، برزوا الأمر بحجة أن الواجبات الملقة على إسرائيل تجاه سكان غزةّ هي «واجبات إنسانية فقط»، كالواجب بمواصلة تزويد غزةّ بالكهرباء والوقود، ولم يقم القضاة بتفصيل آماج هذه الواجبات وكيفية تطبيقها، وقد تم الحفاظ على هذه الميالباية على مدار السنوات، باستثناء حالة واحدة، عندما تلامت حماية السكان مع الصلحة السياسية الإسرائيلية، وذلك في التماس قدمته جمعية يمينيّة (المنتدى القضائي من أجل أرض إسرائيل، ٢٠٠٩) ضد قرار الحكومة السماح للسلطة الفلسطينية لدفع معاشات موظفيها في غزةّ. وحتى عندما ارتأت قضاة المحكمة العليا

أنه من الواجب توجيه انتقاد للدولة، فقد اكتفى هؤلاء بتوصيات ليّنة وغير ملزمة، بتقديم تسهيلات لسكان القطاع، فعلى سبيل المثال، عندما صادق قضاة المحكمة العليا على «سياسة الفصل» التي تمنع لم شمل العائلات القمية في غزةّ مع أبناء نفس العائلة المقيمين في الضفة الغربية، فقد أوصى القضاة بتقديم تسهيلات في إجراءات الإقامة الدائمة في الضفة الغربية (في إطار التماس قدمه هموكيد؛ مركز للدفاع عن الفرد عام ٢٠١٢)، وهي توصيات لم يتم تنفيذها حتى اليوم. أما في الاتهامات التي انتقدت الحظر الإسرائيلي الشامل المفروض على خروج الطلاب والطالبات الجامعيين من قطاع غزةّ للدراسة في الضفة الغربية، فقد أوصى قضاة المحكمة العليا الدولة بتشكيل «لجنة استثناءات»، ما يجر تشكيلها بعد.

وقد كانت بعض الاستثناءات في سياسة المحكمة العليا بعدم الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بسكان غزة، وجاء ذلك فقط في إطار التماسات إدارية قدّمت بناء على قانون حرية المعلومات، حيث ألزمت المحكمة الدولة ببلورة نهجها في قرارات إدارية علنية، أو بنشر معلومات كان قد تم إخفاؤها عن عيون العامة قبل البت في تلك الاتهامات («جيشاه - مسلك»، ٢٠٠٩).

وقالت الجمعية إنه بعد مرور ما يزيد على العقد من الزمن من فشل سياسة فرض الحصار الإسرائيلية على قطاع غزةّ، أن الأوان كي تستخدم المحاكم الإسرائيلية صلاحياتها وتتدخل في هذه السياسات بشكل لا يتيح لإسرائيل التفضل من مسؤولياتها القانونية تجاه سكان القطاع، وأن الأوان لكي تقوم هذه المحاكم بحماية حقوق الإنسان العامة الخاصة بسكان القطاع.

عقد يومي ٢٩ - ٣٠ كانون الثاني الماضي المؤتمر السنوي الحادي عشر لـ«معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، بمشاركة سياسيين، وعسكريين، وإعلاميين، وخبراء، من الحقل السياسي- الأمني، من إسرائيل والعالم.

وقالت وثيقة تلخيصية صادرة عن هذا المعهد الأسبوع الفائت، إن هناك خلاصة عامة من النقاش الذي دار في المؤتمر، مثل تلك التي برزت العام الماضي، هي أن «الميزان الاستراتيجي العام لإسرائيل إيجابي، وهي تُعتبر قوة عظمى إقليمية، مع قدرات عسكرية تفوق قدرات خصومها وأعدائها».

وتابعت الوثيقة: امتازت السنة الأخيرة بتوثق العلاقات بين البيت الأبيض والحكومة الإسرائيلية، إذ تتطابق وجهة نظر إدارة دونالد ترامب مع وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية بشأن التحديات في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها اعتبار إيران المشكلة الإقليمية المركزية؛ وتقييم القدس علاقة استراتيجية وثيقة جداً مع موسكو؛ وتتنظر الدول العربية البراغماتية إلى إسرائيل كصديق محتمل أكثر مما ترى فيها عدواً، وشريكاً في كبح جهود إيران لتحقيق نفوذ إقليمي واسع؛ كذلك فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، وبخلاف الماضي، فإن تهمة الجرم السياسي لا تُوجّه حصرياً إلى إسرائيل.

مع ذلك لا أساس للافتراض أن ميزان التهديدات والفرص في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل، وما يحمله من صفات إيجابية واضحة لمصلحتها، يمكن أن يستمر وقتاً طويلاً. علاوة على ذلك، وكما أجاد رئيس الأركان غادي أيزنكوت في وصفه، فإن «هوامش أمن» إسرائيل ضيقة، ويقصد بذلك أنه على الرغم من الاحتمال الضئيل لحدوث تغيير جوهري في البيئة الاستراتيجية، وفي وضع إسرائيل الأمني، فإن إسرائيل لا تملك هامشاً واسعاً للمناورة والحركة، عندما تحدث انعطافة على إحدى الجبهتين، الشمالية أو الفلسطينية، ولذا يجب الاستعداد بمرونة كبيرة للرد على عدد من السيناريوهات المطروحة على جدول الأعمال.

ومن بين مجموعة القضايا التي جرى درسها في المؤتمر، برز عدد منها بصورة خاصة، واعتُبر التحدي الأساسي الذي تواجهه دولة إسرائيل بعد مرور سبعين عاماً على قيامها.

#### إيران: من الخطر النووي حتى الجبهة الشمالية

قالت الوثيقة إن التحدي الأبرز في الوقت الراهن هو تطّلع إيران إلى تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، بواسطة تطوير قدرة نووية، وتطوير صواريخ بعيدة المدى، وتوجيه عمليات عسكرية، وسياسية، وحكومية وغير حكومية، وبعد المقارعة الهجومية للرئيس ترامب ضد إيران، وانتقاداته العنيفة ضد الاتفاق النووي الذي دخل حيز التنفيذ قبل عامين، ارتفع إمكان خروج الولايات المتحدة من الاتفاق، وهذه خطوة لا ترغب فيها إسرائيل، إذ على الرغم من سيئات الاتفاق فهي تستفيد من الفائه في هذه المرحلة، فالخروج من الاتفاق يمكن أن يعيد إيران إلى تطوير سريع لقدرة نووية، وأن يولّد أيضاً ردة فعل إقليمية واسعة، إلى حد الوصول إلى سيناريو مواجهة شاملة بين إسرائيل وحزب الله كما شدد على ذلك عضو المجلس الوزاري المصغر، الوزير يואف غالنت. في مقابل ذلك، فإن الخيار المفضل بالنسبة إلى إسرائيل، كما جرى اقتراحه أكثر من مرة من قبل خبراء المعهد، هو بلورة اتفاقات ثنائية بين إسرائيل، والولايات المتحدة، والدول الأوروبية المشاركة في الاتفاق، هدفها منع إيران من تطوير صواريخ بعيدة المدى، وكبح تمددها الإقليمي، ويبدو أن الأوضاع نضجت لهذا الأمر وسط الدول الأوروبية أيضاً. في هذا السياق، جرى طرح فكرة بلورة استراتيجية ثنائية تقضي بمواصلة محاربة الإرهاب السلفي - الجهادي في الدول الإسلامية، ومحاربة القاعدة، وفي المقابل، كبح النفوذ السلبى لإيران في الشرق الأوسط، بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة أوروبا، وإسرائيل، والدول العربية السنّية البراغماتية. إن تجنيد الدول الأوروبية من أجل عملية في هذا الاتجاه أمر ممكن إذا استبعد الرئيس ترامب عن جدول الأعمال إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، وأيضاً إذا اعترفت أوروبا بإسرائيل «كقاس حرية» للغرب في المواجهة مع الظواهر المتطرفة المتمثلة في الإرهاب الجهادي والسياسي.

ويشكل نشاط إيران في سورية وفي لبنان، بواسطة حلفاء أو فروع، تهديداً ملموساً لإسرائيل، ويشير المزاج العام السائد، وخاصة لدى حكومة إسرائيل، إلى اعتبار هذا التهديد ملحا وأساسيا في خريطةها الاستراتيجية، وذلك بعد أن تحولت الجبهة الشمالية، في سورية ولبنان، في السنة الأخيرة، إلى جبهة واحدة غير منفصلة، وإلى أرض خصبة لتتمركز وجود

عسكري إيران وفروعها في المنطقة، إن حزب الله هو القوة الإيرانية المتقدمة الرئيسية، صحيح أنه، منذ العام ٢٠٠٦، يوجد ردع متبادل بينه وبين إسرائيل، لأن المصلحة في المحافظة على الهدوء القائم تتغلب على اعتبارات أخرى يمكن أن تؤدي إلى حدوث مواجهة جديدة. لكن، إذا استمرت إيران في السعي إلى توسيع سيطرتها وتعميقها بالقرب من حدود إسرائيل، فإن المواجهة يمكن أن تحدث في أي مرحلة من المراحل. إن الرد على الهجمات الإسرائيلية التي تهدف إلى منع إقامة بنية تحتية لتركيب صواريخ في لبنان، تنطوي على إمكان تصعيد أكبر كثيراً من الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل التي تجري في الأراضي السورية.

تدل المواجهة الإسرائيلية في الجبهة الشمالية منذ العام ٢٠١١، تاريخ نشوب الحرب الأهلية في سورية، على سياسة عاقلة وعلى تعاون وثيق بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، الذي يمكن أن ننسب إليه جزء كبير من الفضل في الاستقرار المستمر في هذه الجبهة. إن العمليات العسكرية في إسرائيل المنسوبة إلى إسرائيل، والتعاون الأمني بين إسرائيل وروسيا، والحذر من التطور في القتال الدائر ما وراء الحدود، كل هذا أثبت أنه سياسة صحيحة.

وفي المقابل، قلصت سياسة عدم التدخل تأثير إسرائيل في بلورة صورة سورية في اليوم التالي لانتهاء الحرب الأهلية. ورداعلى التطورات في هذه الجبهة، يتمحور عمل إسرائيل في السنة الأخيرة على منع تمركز إيران وفروعها في سورية، ومنع تعاطف قوة حزب الله في لبنان، لكن كما سبق ذكره، تنطوي هذه السياسة على احتمال تصعيد نتيجة سلسلة من عمليات ورد عليها، بالإضافة إلى احتمالات عسكرية في إسرائيل المنسوبة إلى إسرائيل، والتعاون الأمني بين إسرائيل وروسيا، والحذر من التطور في القتال الدائر ما وراء الحدود، كل هذا أثبت أنه سياسة صحيحة.

وفي المقابل، قلصت سياسة عدم التدخل تأثير إسرائيل في بلورة صورة سورية في اليوم التالي لانتهاء الحرب الأهلية. ورداعلى التطورات في هذه الجبهة، يتمحور عمل إسرائيل في السنة الأخيرة على منع تمركز إيران وفروعها في سورية، ومنع تعاطف قوة حزب الله في لبنان، لكن كما سبق ذكره، تنطوي هذه السياسة على احتمال تصعيد نتيجة سلسلة من عمليات ورد عليها، بالإضافة إلى احتمالات عسكرية في إسرائيل المنسوبة إلى إسرائيل، والتعاون الأمني بين إسرائيل وروسيا، والحذر من التطور في القتال الدائر ما وراء الحدود، كل هذا أثبت أنه سياسة صحيحة.

وفي المقابل، قلصت سياسة عدم التدخل تأثير إسرائيل في بلورة صورة سورية في اليوم التالي لانتهاء الحرب الأهلية. ورداعلى التطورات في هذه الجبهة، يتمحور عمل إسرائيل في السنة الأخيرة على منع تمركز إيران وفروعها في سورية، ومنع تعاطف قوة حزب الله في لبنان، لكن كما سبق ذكره، تنطوي هذه السياسة على احتمال تصعيد نتيجة سلسلة من عمليات ورد عليها، بالإضافة إلى احتمالات عسكرية في إسرائيل المنسوبة إلى إسرائيل، والتعاون الأمني بين إسرائيل وروسيا، والحذر من التطور في القتال الدائر ما وراء الحدود، كل هذا أثبت أنه سياسة صحيحة.

وفي هذا الشأن أيضاً، على الرغم من الأهمية التي أعيرت للجبهة الشمالية، التي تضم الجبهة السورية والجبهة اللبنانية، ووصف الحرب المقبلة بحرب الشمال الأولى، فإن جزءاً مهماً من الحديث تركز على الجبهة اللبنانية، وعلى مصطلحات حرب لبنان الثالثة ضد المعقل الإيراني

في لبنان حزب الله، وفيما يتعلق بمواجهة مستقبلية قد تنشعب مع حزب الله، عرض وزير الدفاع أفيسدور ليرمان والوزير بنينيت خطأ واضحاً، وكثيرون يشاطرونهما الرأي: تحميل الدولة اللبنانية المسؤولية عن أي عملية تنطلق من الأراضي اللبنانية، الأمر الذي يعني أن إسرائيل ستدفع لبنان الثمن في المواجهة مع حزب الله، بصفتها رب البيت، ويتمثل المسؤولية عن حزب الله.

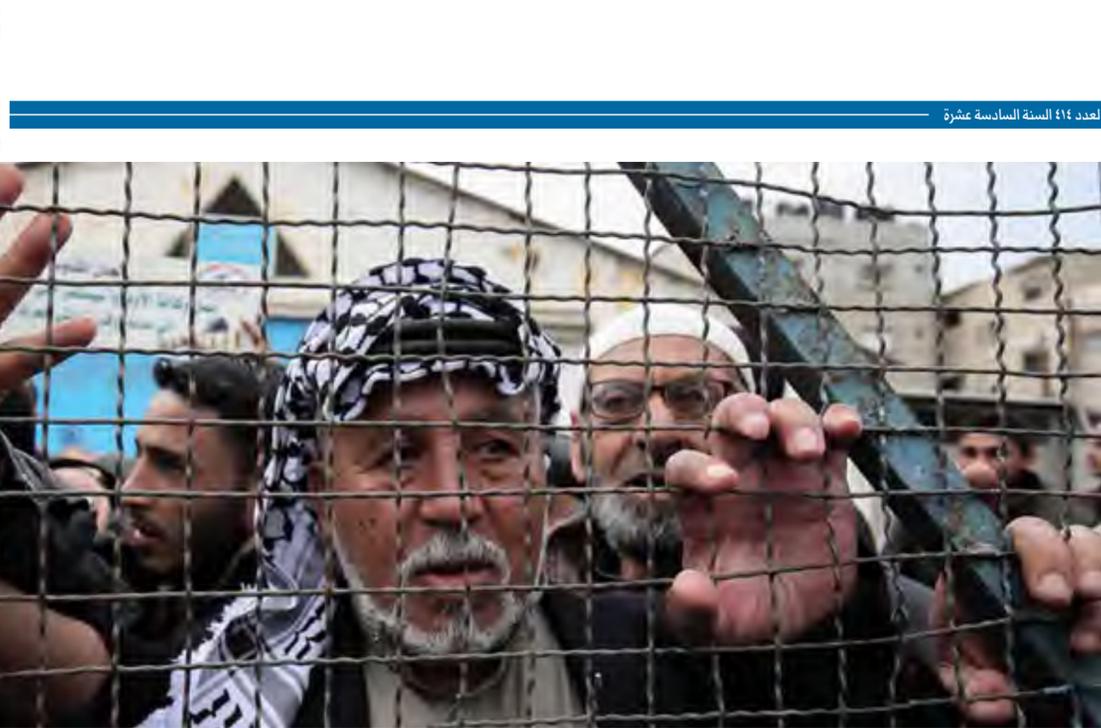
وفي هذا الموضوع برزت في المؤتمر وجهتا نظر مختلفتان للإدارة الأميركية، إذ فُرح المسؤول عن الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السفير ديفيد ساترفيلد، السياسة الأميركية الراهنة التي تدعو إلى تعزيز الجيش اللبناني والدولة اللبنانية، كسبيل إلى إضعاف حزب الله، وفي المقابل، اتّعى السفير نيتان سالاس، المسؤول عن محاربة الإرهاب في وزارة الخارجية، أن الجيش اللبناني هو أداة في يد حزب الله، لذا لا فائدة من تقويته.

طرحت وجهة نظر أخرى تتعلق بالمواجهة في الجبهة الشمالية، وهي قدرة الجبهة الداخلية الإسرائيلية على تحمّل الضربات، واستمرارية أداء أجهزة الدولة الحيوية في حال حدوث مواجهة عسكرية.

ومن المتوقع أن تشكل الجبهة الداخلية الهدف الأول بالنسبة إلى حزب الله وشركائه الذين تعمل إيران على تزويدهم بمنظومات صواريخ أرض - أرض دقيقة ومتطورة، وهي غير مستعدة حالياً كما هو مطلوب لمواجهة هذا الحجم من الأضرار.

#### الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني

وتطرقت الوثيقة إلى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني فكّبت: على خلفية الجمود السياسي المستمر، فإن التطورات المتعلقة بتساحة الصراع، التي حدثت مؤخراً، زادت حدة الخلاف بين الطرفين وعدم الثقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأدى اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل إلى صعب الإدارة الأميركية بصيغة الوسيط غير النزيه، وقد جز ذلك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى رد حاد.



غزة: حالة حصار. (أغاب)

**الوثيقة التلخيصية لمؤتمر «معهد دراسات الأمن القومي»:**

# التحدي الأبرز في الوقت الراهن هو تطّلع إيران إلى تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط!

**\*«ممثلو الحكومة الإسرائيلية الذين تحدثوا في المؤتمر قدموا أجندة واضحة مفادها أن التقدم السياسي في الموضوع الفلسطيني ليس مطروحاً اليوم على جدول الأعمال، ولا فائدة من خطوة مهمة في ظل عدم وجود شريك لدى الطرف الثاني»!\***

وتبدو توقع أن تتوصل الإدارة الأميركية إلى تحقيق «صفقة العصر» لحل الصراع، بسبب عدم الإيمان بإمكان تحريك عملية سياسية فعالة حالياً، وأي اقتراح أميركي يظهر اقتراباً من موافق إسرائيل سيحشر الفلسطينيين في الزاوية، وربما سيدفعهم أيضاً إلى طريق العنف، من جهة أخرى، يمكن أن يشجع الرفض الفلسطيني، وتحميل الفلسطينيين تهمة عدم وجود أمل سياسي، من يطالب بالضم في الحكومة الإسرائيلية على فرض وقائع على الأرض، فقد دعا وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان إلى الدفع قدماً نحو خطوات ضمّ في الضفة الغربية، وكخطوة أولى أشار إلى معاليه أدوميم، لذا، من غير المستبعد أن تقتصر إدارة ترامب، في محاولتها استعادة صورتها كوسيط موضوعي، على الفلسطينيين بادرات حسن نية لإعادتهم إلى طاولة المفاوضات، مثلما منحت إسرائيل بادرة الاعتراف بالقدس كعاصمة لها، وفي موازاة ذلك قررت تقليص المساعدة المقدمة لمنظمة الأنزوا، التي تعمل على إدامة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأبد. ومن بين الأفكار التي طرحت في نقاشات المؤتمر، بهدف التخفيف من الجمود السياسي، الاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة، بحسب المرحلة الثانية من خريطة الطريق.

وقدم ممثلو الحكومة الإسرائيلية الذين تحدثوا في المؤتمر، أجندة واضحة مفادها أن التقدم السياسي في الموضوع الفلسطيني ليس مطروحاً اليوم على جدول الأعمال، ولا فائدة من خطوة مهمة في ظل عدم وجود شريك لدى الطرف الثاني. ويعتبر الرئيس عباس رئيساً ضعيفاً وكمن انتهى دوره، فكيف بالأحرى بعد أن عارض حق قيام دولة اليهود، في الخطاب الذي ألقاه مؤخراً في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني.

ومع ذلك، تعتقد حكومة إسرائيل أن في الامكان الدفع قدماً نحو علاقة سياسية علنية مع الدول العربية السنّية، التي تبحث عن تعاون مع إسرائيل ضد تهديدات مشتركة، وخصوصاً إيران، وبحسب وجهة النظر هذه، من المصائب استخدام مصالح الدول العربية من أجل خلق ضغط على الفلسطينيين للعودة إلى المفاوضات من دون شروط مسبقة، وفي الوقت عينه، الدفع قدماً نحو نظام إقليمي لا يكون مرتبطاً بلح الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

تجدر الإشارة إلى أن ميوفسا من دول عربية وخبراء في العالم العربي شاركوا في المؤتمر، دحضوا التقدير القائل إن إسرائيل قادرة على الدفع قدماً نحو علاقات رسمية مع دول عربية سنّية من خلال الائتلاف على العملية السياسية مع الفلسطينيين.

لكن في الوقت عينه، برز في الجانب الآخر صوت الذين يعتقدون أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو المشكلة الأخطر التي تواجهها إسرائيل حالياً، ولذا يجب اتخاذ خطوات فورية لمواجهتها، وخصوصاً للمحافظة على دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وليس فقط أنه لا يمكن التوصل إلى نظام إقليمي من دون حدوث تقفط في الموضوع الفلسطيني، بل إن نية عدم اتخاذ قرار سيجعل إسرائيل تتدهور نحو واقع الدولة الواحدة بين نهر الأردن والبحر أيضاً، وفي رأيهم، يعتبر الانفصال عن الفلسطينيين أمراً حتمياً، سواء باتفاق أو عبر خطوات مستقلة، من خلال المحافظة على مصالح إسرائيل الأمنية الحيوية، وأي خيار آخر سيقوض أسس إسرائيل الديمقراطية والأخلاقية والأمنية.

وخصص اهتمام خاص خلال النقاشات لقطاع غزة، الذي يقف على حافة الانهيار، فاتصالات المصالحة بين «حماس» والسلطة الفلسطينية وحركة «فتح» عاقلة، وعلى الرغم من عدم وجود مصلحة لدى الطرفين في تصعيد الوضع، فإن للأزمة الانسانية ديناميتها الخاصة، وسيشكل التدهور نحو معركة عسكرية في غزة ضربة قاضية للقطاع. وقد أجرى المعهد مؤخراً بحثاً عن الوضع في القطاع أشارت نتائج إلى حاجة ماسة من أجل الدفع قدماً نحو جهد دولي وإقليمي مشترك لإعادة بناء قطاع غزة، في مقابل وقف «حماس» بناء قوتها.

#### الجبهة الداخلية

وفيما يتعلق بالجبهة الإسرائيلية الداخلية ورد في الوثيقة، في السنوات الأخيرة، استوعبت إسرائيل أن الجبهة الداخلية هي أساس مهم في الأمن القومي للدولة، وأن وحدة المجتمع هي حجر الزاوية في صموده في مواجهة التحديات الخارجية. وخلال نقاش هذا الموضوع برز انطباع أنه في الفترة الأخيرة اختل التوازن بين الطابع اليهودي وبين الطابع الديمقراطي للدولة، وأنه تجري عمليات لإضعاف حراس الديمقراطية، وبيئتهم محكمة العليا، وسائل الإعلام، والجيش، والشرطة، وأن حدة خطر تداعي اللحمة التي

# المنتظر



توحد المجتمع الإسرائيلي أخذة في الازدياد، إن مسائل علاقة الدين بالدولة، والعلاقة بالآخر، وحقوق الأقليات، وسلطة القانون، وحرية التعبير، ومعضلات أخرى هي موضوع خلاف بين جماعات متعددة في المجتمع، إلى حد يمكنه أن يقوض القاسم المشترك الذي تستند إليه الدولة، الذي نشأ منذ قيامها، وكان بمثابة غرف غير مكتوب بين مواطنيها. ويضمن سياق الجبهة الداخلية، وعلى نحو له صلة بمسألة الوحدة الاجتماعية، جرى نقاش بشأن الجيش الإسرائيلي والتحديات التي يواجهها، يحافظ هذا الجيش على ثقوفه في مجال بناء البقوة واستخدامها، لكن برز تباعد بين قيمه وبين القيم التي توجّه أجزاء واسعة من الجمهور، على الرغم من كونه يحظى من قبل الرأي العام بالتعاطف الأكبر بالمقارنة مع مؤسسات الحكم الإسرائيلي، حالياً، يلاقي الجيش الإسرائيلي صعوبة في أن يكون «بوتقة صهر» اجتماعية، كما كان في العقود الأولى للدولة، ويتعين عليه أن يكيف نفسه وفق التغييرات التي طرات على المجتمع، وأيضاً وفق التقنيات المطلوبة في العقيدة العسكرية والاستراتيجية الأمنية. لقد تضمنت وثيقة استراتيجيا الجيش الإسرائيلي التي نُشرت سنة ٢٠١٥، وجرى تحديثها مؤخراً، وجهات نظر إيجابية وأخرى سلبية. النظرة الإيجابية هي أن الجيش الإسرائيلي وضع لنفسه إطاراً نظرياً محدثاً يعمل في ضوءه، ويحدرب من خلاله على القيام بمهامته، وفي المقابل، فإن جوهر صوغ هذه الوثيقة يشير إلى مشكلات وثغرات ناجمة عن عدم تحديد المستوى السياسي لعقيدة أمنية منهجية وأهداف واضحة. هذا الوضع ليس جديداً في إسرائيل التي ليس لديها عقيدة أمنية رسمية مننظمة، لكن بعد التغييرات الحالية التي طرات على بيئتها الاستراتيجية، تبرز الحاجة إلى صوغ عقيدة أمن قومي على المستوى السياسي، تنفذ إلى المستوى العسكري وليس من ناحية المستوى العسكري إلى السياسي.

#### خلاصة الوثيقة

وجاء في خلاصة الوثيقة: تعتز إسرائيل بإنجازاتها خلال السبعين عاماً التي مرت على قيامها، ووضعها الاستراتيجي هو أفضل ما عرفنا. ومع ذلك، لا يمكن الخلود إلى الراحة والاعتماد على القوة العسكرية للجيش- والمطلوب عمل سياسي من أجل الدفاع قدماً نحو مستقبل دولة إسرائيل كدولة يهودية، وديمقراطية، وأمنة وأخلاقية. إن تحليل مجموع التحديات التي تم بحثها في المؤتمر، وجزء أساسي منها جرى تلخيصه هنا، يكشف ترابطاً وثيقاً بينها: من أجل مواجهة تطلع إيران إلى نية زيادة نفوذها في المنطقة، يتعين على إسرائيل أن تبني تعاوناً مع أطراف من داخل المنطقة ومن خارجها، ضمن إطار جهد مشترك. إن التقدم في الموضوع الفلسطيني، وكذلك التحلي نهائياً عن المطالبة بإلغاء الاتفاق النووي بين المجتمع الدولي وإيران، وسيحتاجان لإسرائيل بلورة ائتلاف دولي، واسع النطاق لكبح النفوذ الإيراني السلبى في الشرق الأوسط، وفي الوقت عينه، كبح تطوير صواريخ بالستية، وتوزيع سلاح متطور على فروعها في المنطقة.

يقود الخط الذي يجمع بين كل هذه النقاط إلى واشنطن. إن كبح إيران لن يتحقق من دون عمل متقبل به الولايات المتحدة، وأيضاً استئثاف العملية السياسية مع الفلسطينيين وتوسط مع دول عربية سنّية يفرض تدخلها. لكن فيما يتعلق بالمسائل الداخلية - الإسرائيلية (الخطة المتعلقة بحائط المبكى مثلاً)، أو بمسائل يهودية بحتة (صعود العداء للسامية في شتى أنحاء العالم الغربي)، من المهم الاستعانة بعلاقات إسرائيل بالولايات المتحدة، وخصوصاً علاقتها بالجالية اليهودية الأميركية.

وعلى الرغم من العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة والارتباط بها في مجالات معينة، كان لإسرائيل ويزال لديها مجال لتحرك جوهر مستقل نحو مستقبل أفضل. قبل كل شيء، أن الأوان للتخلي عن مصطلح التهديد الإسرائيلي، الذي يستخدمه كثيرون لدى مناقشة التحديات التي تواجهها دولة إسرائيل. إن إسرائيل هي حقيقة قائمة تتمتع بمزايأ استراتيجية كبيرة، وبناء على ذلك، يجب التعامل مع كل تهديد بحسب طبيعته، وبحسب الخطورة التي ينطوي عليها، وليس كأنه يمتس جوهر وجود إسرائيل (يُطبق هذا على التهديد السيضمخ السبر نحو المسار المطلوب هو البحث عن فرص تدفع إسرائيل قدماً في المرحلة المقبلة من وجودها، قبيل أن تصل إلى ١٠٠ عام على وجودها. إن الغموض في أهداف إسرائيل المستقبلية وتأجيل القرارات الصعبة يمكنهما أن يقوّضا المزايأ الاستراتيجية.

## في «محنة القرار» لدى المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة

# خروج نتنياهو بلا شيء من ملفات الفساد فرضية قائمة!

**\*سلسلة من الأسئلة بدأت تظهر وقد توحى بابتعاد نتنياهو عن احتمال تعرّضه إلى لوائح اتهام \* في قضية الهدايا قد يستفيد نتنياهو من قضية مشابهة نوعا ما لأولمرت \* وسائل الإعلام ليست مستقلة في تغطيتها للقضية \* ماكنة ملاحقة الفساد وضمان نزاهة الحكم الإسرائيلي يشوبها عطب كبير\***



قضايا فساد نتنياهو: النهايات مجهولة. (إيبا)

حسابات عسيرة شخصية ومهنية مع شخص نتنياهو، وهذا يلعب دورا في شكل التغطية. وعلى سبيل التوضيح، فإنه على مرّ العام الماضي ٢٠١٧، ظهرت سلسلة من التقارير الصحافية، في وسائل إعلام مختلفة، تدعي اقتراب موعد تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو، وهذا كان في أساس التقارير التي تحدثت كثيرا عن قرب الانتخابات المبكرة، التي عمليا زالت على جدول الأعمال الإعلامي والسياسي في الأسابيع الأخيرة، بعد أن اتضح أكثر تماسك الائتلاف الحاكم، الذي بادر إلى اقرار أساس الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٩، ويعتزم تمرير الميزانية بالقراءة الأولى في الكنيست، حتى أواخر شهر آذار المقبل. وهذا ما يزيد أكثر من عمر الحكومة، التي إن لم تظهر عوامل أخرى، ليست ظاهرة للعيان حاليا، تقضي بحل الحكومة، فإنه باقية حتى منتصف العام المقبل ٢٠١٩، أو حتى لخريف ذلك العام، بموجب الموعد القانوني للانتخابات البرلمانية.

يشار هنا إلى أنه إذا ما صدقت آخر التقارير، وأوصت الشرطة بتقديم لائحة اتهام أو أكثر ضد نتنياهو في نهاية آذار أو في شهر نيسان، فإن هذا سيخلق ضغطا شعبيا على نتنياهو، ولكنه لن يكون نهاية المطاف بشأن تقديم لائحة اتهام ضده، لأن القرار النهائي بيد المستشار القانوني للحكومة، الذي سيطب وقتا ليس محدودا حتى يبت بالأمر.

وقلنا في البداية إن لصالح نتنياهو سابقتين، الأولى تتعلق بأولمرت، السابق ذكرها، والثانية هي ملف قضايا الفساد ضد من هو اليوم وزير الدفاع أفغدور لبيرمان، الذي واجه على مدى سنوات طوال تحقيقات بشبهات فساد تتعلق بملامين الدولارات، لتنتهي كل هذه القضايا بقضية إدارية هامشية، فرضت عليه المحكمة بسببها غرامة هزيلة، ليواصل حياته السياسية دون أي عائق.

وهذا يعني أنه من السابق لأوانه الحكم على مصير قضايا نتنياهو من خلال الصخب الإعلامي، في الوقت نفسه هذا لا يعني أن نتنياهو قد يكون وراقعا تحت ظلم ما، وإنما ما مكنة ملاحقة الفساد وأجهزة نزاهة الحكم معرّوف عنها أنها تعاني من عطب كبير جدا في إسرائيل.

الدائم للصحافي والمحلل دان مرغليت السابق ذكره، لأنه أكثر في الأونة الأخيرة من في انتقاد نتنياهو في مقالاته.

وقبل نحو أسبوعين، خضع للتحقيق في هذه القضية، عضو الكنيست البارز في حزب «العمل»، إيتان كابل، صاحب مشروع القانون الذي أقره الكنيست بالقراءة التمهيدية في شهر تشرين الأول ٢٠١٤، وكان يهدف إلى تقييد انتشار الصحف اليومية المجانية، والقص «إسرائيلي هيوم»، وفي حينه نجح كابل في اختراق الائتلاف. ولاحقا بادر نتنياهو إلى حل الحكومة، لمنع الدفع بهذا القانون في مسار التشريع أكثر، وفق ما اعترف به في بحر العام الماضي ٢٠١٧، وحسب ما نشر، فإن التحقيق مع كابل كان تحت التحذير بتوجيه تهمة له، وفي خلفية هد، شبهة أن كابل تلقى من «يديעות أchronوت»، «تغطية ودودة»، مقابل طرح هذا القانون.

ويقول الصحافي ناتي طوكر، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إن هذه شبهة من الصعب إثباتها أمام المحكمة. إلا أن طوكر حذر من استخدام كابل من أجل التغطية على جانب نتنياهو الأساس في هذه القضية. ويقول طوكر «إن الملف ٢٠٠ كشف عن عصب حساس جدا، يحرك، أخطبوط علاقات رأس الحكم والحكم والإعلام. ونهج أرنون موزس في العقدين الأخيرين تكشف أكثر على الملأ: فهو والمرزون الذين عينهم على مرّ السنين، عملوا بشكل فاسد، من أجل مساعدة الأصدقاء والمقربين، والزلاء والشركاء في الصفقات. وإذا الملف ٢٠٠ اختفى من الوجود، بالشكل الذي ظهر فيه، فإن هذا سيكون بمثابة شهادة لضمان استمرار الفساد الرسمي الأخطر في إسرائيل».

ولصل أحد مؤشرات التشكيك باحتمال أن يواجه نتنياهو لائحة اتهام في هذه القضية، وجدناها في صحيفة «ذي ماركر» التابعة لصحيفة «هآرتس» يوم الأحد الأخير ١٠ شباط الجاري، إذ تصدر الصفحة الأولى من الصحيفة، عنوان بارز يقول: «لا أحد يتحدث عن الملف ٢٠٠، ولكن قبره سيكون خطرا حقيقيا على الديمقراطية». وقد حصلت الصحيفة في ذات العدد عدة صفحات لانتقاد أداء «يديעות أchronوت»، وفرضيات حول ما الذي كانت ستجنينه من أرباح لو تمت الصفقة مع نتنياهو، ما يعني أن الصحيفة باتت تطرح أسئلة حول هذا الملف، في حين أن المحكمة لا تتعامل مع فرضيات واحتمالات، وإنما مع أدلة قاطعة.

### الملف ١٠٠٠

هذه القضية هي الشغل الشاغل أكثر من غيرها للإعلام الإسرائيلي، وهي كما ذكر تتعلق بحصول نتنياهو وزوجته على هدايا بمئات آلاف الدولارات على مرّ السنين، من الثري أرنون ميلتشين، على شكل زجاجات شمبانيا فاخرة بكميات كبيرة لسارة نتنياهو، وسيجار كوبي لنتنياهو، وغيرها من الهدايا. وحتى الآن، فإن المقابل الوحيد الذي سعى له نتنياهو، هو مساعدة ميلتشين للحصول على تأشيرة لسنوات إلى الولايات المتحدة الأميركية. وحسب تقارير فإن ميلتشين الذي له استثمارات في الولايات المتحدة وخاصة في قطاع السينما في هوليوود، ارتبط اسمه بنشاط لجهاز الموساد على الأراضي الأميركية، ولذا لم يصل على تأشيرة دخول، وبعد ضغوط كثيرة حصل على تأشيرة سنوية، إلا أن ميلتشين طالب بتأشيرة لمدة عشر سنوات، وهذا يعني أنه حتى الآن لم تظهر شبكة فساد اقتصادي بين نتنياهو وميلتشين، وإنما علاقات لها ارتباط بفساد الحكم، ولكن لم تسبب ضررا اقتصاديا، بموجب المقاييس والتعريفات القانئة. في هذه القضية العينية، نستذكر قضية أقلام الحبر الفاخرة، التي تلقاها رئيس الحكومة السابق إيهود

وأعلن في الأيام الأخيرة عن قرار بإجراء تحقيق مع نتنياهو في قضية الغوصات. لكن في اليوم التالي لإعلان الشرطة عزمها إجراء تحقيق، صدر بيان عن وزارة العدل، بمعنى النيابة، تقول فيه إن النيابة هي من طلبت التحقيق مع نتنياهو وليس الشرطة. ولربما أن في هذا رسالة مفادها أن تحقيقات الشرطة المتشعبة لن تتوصل إلى خيوط تربط نتنياهو بالقضية، على الرغم من أن التحقيقات شملت، كما ذكر، أقرب المقربين لنتنياهو على مرّ السنين، وأولهم محاميه الخاص، وهو ابن خاله، وموظفون كبار عملوا في مكتب نتنياهو. كما أنه في الأسابيع القليلة الماضية ظهر اسم المبعوث الخاص لنتنياهو، إسحاق مولوخو، كأحد الأشخاص الذين يتم التحقيق معهم.

والعقل السليم من الصعب عليه أن يستبعد وجود علاقة لنتنياهو بهذه القضية، خاصة على ضوء إلحاحه لإتمام الصفقة، وتصادمه مع وزير الدفاع في حينه موشيه يعلون بشأن الصفقة. غير أنه من جملة «التسريبات الصحافية»، قيل إن الشرطة لم تجد بعد ما يرتبط بشخص نتنياهو، ولاحقا قيل إن الشرطة تعد قاعدة أدلة لتحقق بشأنها مع نتنياهو.

ويقول الصحافي والمحلل السياسي دان مرغليت في مقال له في صحيفة «هآرتس»، «إن الكثيرين شككوا برواية المحامي دافيد شيمرون، الذي يقول إن نتنياهو لا يعرف أنه وشريكه ونسيبه، إسحاق مولوخو، كانا يعملان في خدمة شركة أحواض بناء السفن الألمانية في إسرائيل، لكن «الشك» ليس حقيقة صلبة، ويعتقد المستشار القانوني، أفياحي مندلبليت، أنه بعد أن رفض شيمرون أن يكون «شاهد ملك» ضد نتنياهو، تم تجعيد الوضع، ولا يتم الاشتباه برئيس الوزراء على الإطلاق، ولا ينبغي التحقيق معه في الملف ٢٠٠».

ويضيف مرغليت «حتى أولئك الذين يقبلون رأي مندلبليت، الذي يمنح نتنياهو الافتراض الشامل بالبراءة، لا يفهمون كيف يمكن إغفاء رئيس الوزراء عن الإدلاء بإفاداته الحيوية، يدرك المستشار القانوني أنه حتى وقتنا لنهجه الذي يحمي نتنياهو، عليه أن يفعل ذلك، وإذا لم يفعل، فإن المحامي العاد شراغا، رئيس حركة جودة الحكم، سيستأنف إلى المحكمة العليا ويجبره على جباية الإفادة».

### الملف ٢٠٠٠

القضية المعروفة باسم «الملف ٢٠٠٠»، كما ذكر، تتعلق بمحادثات نتنياهو مع صاحب السيطرة على صحيفة «يديעות أchronوت»، أرنون موزس، كي يدفع نتنياهو قديما بسن قانون يقوّض انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية، مقابل أن تحسن «يديעות أchronوت» شكل تغطيتها لنتنياهو. ومنذ أن ظهرت هذه القضية على السطح، أثرت سلسلة من الأسئلة حول جدية ما كان. وساعد على هذا أنه بعد مرور وقت طويل على تلك المحادثات، ولم يجر أي شيء، على صعيد تقييد انتشار «يسرائيل هيوم».

والسؤال الأكبر المطروح: كيف من الممكن أن يفكر نتنياهو بضرب صحيفة مجدّدة كليا لشخصه، منذ اللحظة التي ظهرت فيها، كصحيفة يومية صغيرة توزع في شبكة القطارات، ومن ثم في منطقة تل أبيب. ومنذ أن كان نتنياهو في صفوف المعارضة في العام ٢٠٠٧، ورافقته مع وصوله مجددا إلى رئاسة الحكومة وحتى اليوم، وهي تعد حاليا الأوسع انتشارا في البلاد بسبب مجانيتها.

وثانيا، أنه منذ أن تفجرت القضية، قبل أكثر من ١٤ شهرا، لم تغير الصحيفة من لهجتها تجاه نتنياهو، لا بل واصلت تقييد الكتاب والصحافيين، بموجب موقفهم من نتنياهو، فمثلا، قبل بضعة أشهر أوقفت المقال

### كتب برهوم جرابيسي:

توقعت مصادر إعلامية إسرائيلية أن تعلن الشرطة هذا الأسبوع عن توصياتها في واحد من ملفي الفساد اللذين يخضع نتنياهو للتحقيق فيهما، وهو تحت الشبهة. وهناك من توقع أن تكون التوصيات في الملفين معا، وأيا تكن التوصيات، فهي ستنتقل مباشرة إلى المستشار القانوني للحكومة، بصفته المدعي العام الأعلى، وصاحب القرار بشأن لوائح الاتهام ضد منتخبي الجمهور. وكثيرا ما انقلبت عند المستشار قرارات وتوصيات كهذه، ما يعني أن توصيات الشرطة ليست نهائية.

وقد ظهرت في الأيام الأخيرة سلسلة من المؤشرات، وغيرها من التساؤلات والتحذيرات، التي من شأنها أن تجعل فرضية خروج بنيامين نتنياهو من ملفات الفساد التي يجري التحقيق بها بلا شيء، فرضية قائمة. كما أن الصخب الإعلامي القائم لا يعجز بالضرورة عن «استقلالية صحافة»، ومن جهة أخرى فإن لصالح نتنياهو سابقتين بارزتين، تتعلقان بسلفه إيهود أولمرت، والوزير في حكومته أفغدور لبيرمان. وبطبيعة الحال فإن فرضية سقوط نتنياهو عن المسرح السياسي ولو بعد حين بسبب هذه الملفات، تبقى قائمة أيضا.

ومنذ تفجر قضايا الفساد في نهاية العام ٢٠١٦، يكثر نتنياهو من ترديد عبارة الشهيرة: «لن يكون شيء، لأنه لا يوجد شيء». ويقصد بذلك أنه لن يتم تقديم لوائح اتهام ضده، لأنه لا توجد قاعدة لها، بحسب ما يقول. ولكن في ذات الوقت، ظهر نتنياهو على مرّ العام الماضي، وأيضا في الأيام الأخيرة، بعصبية بارزة في خطباته التي تنطرق لقضية التحقيقات معه، وهو ما فسره البعض بأن هناك ما بات يقلق نتنياهو، وليس ظاهرا للجمهور.

وحتى الآن يواجه نتنياهو ثلاثة ملفات كهذه، وألها مسألة اتصالاته بصاحب السيطرة على صحيفة «يديעות أchronوت»، أرنون موزس، إذ تم تسجيل وتوثيق محادثات بينهما تفاديا خلالها على أن يدفع نتنياهو قديما بسن قانون يقوّض انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية، المجدّدة كليا لتسويق نتنياهو، مقابل أن تحسن «يديעות أchronوت» من لهجتها وشكل تغطيتها لنتنياهو، وهذه القضية معروفة باسم «الملف ٢٠٠٠».

والقضية الثانية هي حصول نتنياهو وزوجته على هدايا بمئات آلاف الدولارات على مرّ السنين، من الثري أرنون ميلتشين، على شكل زجاجات شمبانيا فاخرة بكميات كبيرة لسارة نتنياهو، وسيجار كوبي لنتنياهو، وغيرها من الهدايا. وهذه القضية معروفة باسم «الملف ١٠٠٠».

والقضية الثالثة، التي أعلن عن قرار بإجراء التحقيق مع نتنياهو بشأنها، هي قضية صفقة شراء الغوصات الألمانية، التي ظهرت فيها قضية رشاشي متشعبة لأشخاص هم في مقاومة مبادرات المقاطعة التي تنضم إليها جامعات القضية معروفة باسم «الملف ٣٠٠٠».

وفي ما يلي نستعرض المؤشرات والتساؤلات التي تحوم حول كل واحدة من هذه القضايا، وقد تساهم في فرضية خروج نتنياهو «بلا شيء» من هذه الملفات.

### الملف ٣٠٠٠

هذه القضية، هي صفقة شراء ثلاث غوصات عسكرية من ألمانيا، كان الجيش الإسرائيلي قد أعلن عدم حاجته لها، إلا أن نتنياهو أصر قبل أكثر من عامين على شرائها، ليتضح لاحقا أن وكلاء الشركة الألمانية هم من المقربين لنتنياهو، وأبرزهم محامي نتنياهو الشخصي وابن خاله دافيد شيمرون.

## «بنك معلومات» جديد يكشف ويوثق:

# الجامعات الإسرائيلية جزء أساس من منظومة الاحتلال والاستيطان والتميز والقمع!

العسكرية الإسرائيلية للجامعات ومؤسسات التعليم الفلسطينية في الضفة الغربية، بما يتخللها من اعتقالات للطلاب وأعضاء السلك التعليمي، إلى جانب القيود المشددة على حرية الحركة والتنقل المفروضة على الطلاب في قطاع غزة، مع التأكيد - من خلال مقالات، وثائق وتقارير عديدة - على صمت رؤساء وكبار الأكاديمية الإسرائيلية المطبق حيال القمع الذي يعاني منه زملاؤهم الفلسطينيون.

تقول روتمان إن بنك المعلومات «أكاديمية مجدّدة»، الذي يشارف العمل في بنائه على الانتهاء على أمل إطلاقه رسميا (على موقع «أكاديميا من أجل المساواة»)، خلال الأسابيع القليلة القادمة، سيشكل ما يمكن وصفه بـ«مكتبة للأكاديميين في الخارج» يستطيع كل مناهم التعرف من خلالها على العلاقة بين المؤسسة الأكاديمية التي يعمل أو يدرس فيها وبين مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، لكنه، تضيق، «معد خدمة الأكاديميين الإسرائيليين والفلسطينيين، أيضا»، إذ «من الضروري أن يكون هذا الكم من المعلومات متاحا لهم، أيضا». ولهذا، فجميع المواد في «بنك المعلومات» ستكون متوفرة باللغتين العبرية والعربية أيضا.

يشار، في هذا السياق، إلى أن مندوب «مجلس التعليم العالي» كان قد صرح في جلسة للجنة التعليم التابعة للكنيست في أواخر كانون الثاني المنصرم، بأن هذا المجلس (المسؤول عن الجامعات الإسرائيلية والتابع رسميا، لوزارة التعليم الإسرائيلية ويرئسه وزير التعليم، نفتالي بينيت) يؤيد فرض القانون الإسرائيلي على المؤسسات الأكاديمية في المناطق الفلسطينية المحتلة.

الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية، وتتوزع المواد في «بنك المعلومات» - وجميعها مواد عننية منشورة - على أربعة أبواب: الأكاديمية العالمية، التمويل الدولي، الأكاديمية الإسرائيلية والأكاديمية الفلسطينية. ويتيح «بنك المعلومات» للمتصفحين، أيضا، متابعة ورصد حالات انتهاك الحريات الأكاديمية في الجامعات الإسرائيلية، مثل محاولات رئيسة «جامعة بن غوريون» في بئر السبع، ريفكا كرمي، فرض قيود ورقابة مشددة على النشاط السياسي في الحرم الجامعي. كما يتيح «البنك» للجمهور الواسع، أيضا، متابعة ورصد الوجهات المركزية في الأكاديمية الإسرائيلية في الوقت الراهن، مثل العدد المتزايد من البرامج الرامية إلى «مقاومة محاولات نزع الشرعية عن دولة إسرائيل في العالم»؛ العنصرية الممارسة ضد الطلاب الفلسطينيين في الجامعات والكليات الإسرائيلية. بدءا من شروط القبول، مروراً بمنع استخدام اللغة العربية وانتهاء بالرقابة المفروضة عليهم وتضييق حريتهم في التنظيم والنشاط السياسي؛ ازدهار «البرامج والمساقات الخاصة» التي توفرها الجامعات الإسرائيلية المختلفة لجندو الجيش الإسرائيلي ورجال الأجهزة الأمنية الأخرى «من خلال خفض جدي للمعايير والمتطلبات الأكاديمية، في كثير من الأحيان» التعاون الزائف ما بين مؤسسات التعليم العالي في داخل «الخط الأخضر» والكليات في الضفة الغربية والجلول المحتلين؛ التعاون بين الجامعات الإسرائيلية ومؤسسات رسمية في مشاريع عسكرية، مثل المشاركة في تسويق المصنوعات العسكرية الإسرائيلية.

ويشمل باب «الأكاديمية الفلسطينية» وثائقا واسعا جدا للاقتحامات

الإسرائيلية، تعاونا تاما، مع الاحتلال، على عكس الصورة المترسمة لها دوليا وكأنها تشكل جبهة معارضة ومقاومة للسلطة المدنية». وتوضّح، أيضا، إن «الأكاديمية الإسرائيلية، من مجلس التعليم العالي (المسؤول عن الجامعات) وحتى التنظيمات الطلابية المختلفة، تتعاون تعاونا وثيقا مع الاحتلال، بطرق شتى. ولذلك، كان من المهم جدا بالنسبة لنا توثيق هذا التعاون وكشف خيوطه ومجالاته سعيا إلى البحث عن طرق جديدة مناسبة لمواجهة والتصدي له».

ولا يقتصر الهدف من وراء إنشاء «بنك المعلومات» - بحسب روتمان، على تنفيذ ودحض المفاهيم المغلوطة عن الأكاديمية الإسرائيلية فقط، بل يتعداه إلى «وضع علاقاتها مع الحكومة والاحتلال في دائرة الضوء وكشف طابعها الحقيقي». وتضيف: «صحيح أن ثمة مجموعة صغيرة من المعارضين السياسيين في الأكاديمية الإسرائيلية، بيد أن هذه المؤسسات تقيم منظومة من التعاون الوثيق مع النظام، على أساس يومي. ولهذا، ثمة فرصة أمامنا الآن لكشف حقيقة هذا التعاون الذي يسهب الشرعية على ما يجوز شرعته!»

بدأت مجموعة «أكاديميا من أجل المساواة» عملها على إنشاء «بنك المعلومات» في مطلع العام الماضي، ٢٠١٧، وكانت نقطة انطلاقها من مجموعة مقالات جمعها الباحث الاقتصادي الإسرائيلي شاي حيفر، تكشف وتوضح مجالات التعاون الاقتصادي ما بين الجامعات، من جهة، والمستوطنات والجيش والصناعات الحربية من جهة أخرى. ثم انتقلت المجموعة، لاحقا، إلى جمع مقالات ووثائق حول قمع الأكاديميين

## الجامعات الإسرائيلية جزء أساس من منظومة الاحتلال والاستيطان والتميز والقمع!

تتكون مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين تأسست مؤخرا تحت اسم «أكاديميا من أجل المساواة» على إعداد وإنشاء «بنك معلومات» تطلق عليه اسم «أكاديميا مجدّدة» يشمل مواد وتقارير إخبارية، من وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية، ووثائق وتقارير رسمية صادرة عن الجامعات، ويرمي أساسا إلى كشف زيف الادعاء الإسرائيلي بأن الجامعات في إسرائيل «هي جسم مستقل، متنور وتقدمي». وهو الادعاء المركزي المستخدم، عادة، في مقاومة مبادرات المقاطعة التي تنضم إليها جامعات مختلفة في أنحاء العالم ضد الجامعات الإسرائيلية - وذلك من خلال كشف وتأكيد الدور العميق الذي تلعبه الجامعات الإسرائيلية في تكريس الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، من خلال تعاونها الوثيق مع المستوطنات والمشروع الاستيطاني، مع الجيش والصناعات الحربية ومع «الجهد الإعلامي» الإسرائيلي ضد حركة المقاطعة الدولية.

وتقول نتالي روتمان، أستاذة التاريخ في جامعة تورنتو وأحدى المبادرات إلى تأسيس مجموعة «أكاديميا من أجل المساواة»، إن الفكرة الأساسية من وراء مشروع «بنك المعلومات» هي الرغبة في الكشف عن الممارسات العديدة المختلفة التي تلجأ إليها الجامعات الإسرائيلية في قمع الآراء والمواقف المعارضة، في التمييز المنهجي والمماسس ضد الطلاب والمضامين الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، إلى جانب الدور العميق الذي تؤديه في خدمة الاستيطان والاحتلال.

وتؤكد روتمان، «إن بنك المعلومات سيؤيد الأكاديميين في إسرائيل وفي العالم بالأدوات اللازمة والملائمة لفهم كيفية تعاون الجامعات

## موجز اقتصادي

**أول مرة: الدين الحكومي الإسرائيلي أقل من ٦٠٪ من إجمالي الناتج العام**

أعلن المحاسب العام في وزارة المالية الإسرائيلية أن حجم إجمالي الدين العام للحكومة سيهبط لأول مرة عن حاجز ٦٠٪ من إجمالي الناتج العام، وحسب التوقعات الأولية فمن شأنه أن يكون مع نهاية العام الماضي ٢٠١٧، بنسبة ٥٩٫٤٪، مقابل أعلى بقليل من ٦١٪ في العام ٢٠١٦. كما أن الدين العام، الذي يجمع ما بين الدين الحكومي ودين الحكم المحلي، من شأنه هو أيضا أن ينخفض، ويصل الى حدود ٦١٪، بعد أن كان في ٢٠١٦ أكثر بقليل من ٦٢٪.

وساهم في هذا التراجع الفائض في جباية الضرائب، وتقليص العجز المالي في الموازنة العامة، وأيضا انخفاض سعر صرف الدولار أمام الشيكسل، الذي يقلل من حجم الدين بالدولار.

وحسب التوقعات الإسرائيلية، فإن من شأن هذا التراجع أن يعزز مكانة إسرائيل في تدرج الاعتمادات المالية الإسرائيلية، التي وصلت في العام الماضي الى درجة +٨. وتقول التوقعات إنه في حال انخفضت نسبة الدين حقا، فهذا إما سيثبت هذه الدرجة أو يرفعها إلى درجة واحدة أفضل.

وكان حجم الدين العام مصدر قلق للاقتصاد الإسرائيلي، في سنوات ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، ففي العام ٢٠٠٦، كان حجم الدين أكثر من ٨٠٪، وقد وضعت حكومة إيهود أولمرت في حينه هدفا لخفض الدين تدريجيا إلى نسبة ٦٠٪، حتى العام ٢٠١٥، وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية، تم تأجيل الهدف إلى العام ٢٠٢٠.

إلا أن الدين بدأ يسجل تراجعات من حيث نسبته من الناتج العام، على ضوء نسب النمو العالية، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية. ففي العام ٢٠٠٧ وحده، وهو العام الذي اندلعت فيه الأزمة الاقتصادية، تراجعت نسبة الدين بـ ١١٪.

## انخفاض بنسبة ١٤٪ في بيع

## السيارات خلال الشهر الماضي

سجل بيع السيارات الجديدة في الشهر الأول من العام الجاري ٢٠١٨، انخفاضا بنسبة ١٤٪ مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي، إذ تم بيع ٢٩ ألف سيارة جديدة مقابل ٤٥ ألف سيارة بيعت في كانون الثاني ٢٠١٧.

وكان بيع السيارات الجديدة قد سجل في العام الماضي تراجعا يلامس نسبة ٢٢٪، مقارنة مع عام الذروة في العام ٢٠١٦، الذي تم فيه بيع ٢٨٦ ألف سيارة، مقابل أكثر من ٢٨١ ألف سيارة في ٢٠١٧، ولكن يبقى العام ٢٠١٧، بفجوة كبيرة عما كان في العام ٢٠١٥، إذ بيعت فيه ٢٥٤ ألف سيارة، وفي العام ٢٠١٤ بيعت ٢٤٠ ألف سيارة.

ويرى محللون أنه إذا تم استثناء ما تم بيعه في الشهر الأول من ٢٠١٧، الذي كان عمليا استمرارا لمبيعات بدأ إيراها في نهاية العام ٢٠١٦، تجنبا لارتفاع الأسعار، فإن الانخفاض في بيع السيارات في ٢٠١٧ كان بنسبة أعلى، وأحد أبرز الأسباب لهذا التراجع هو تزايد القيود من البنوك على قروض السيارات الجديدة، تجاوبا مع توجهات البنك المركزي، الذي عبر عن قلقه من حجم ديون العائلات المتعاظمة، وبشكل خاص بسبب القروض التي تحصل عليها العائلات، وقد وصلت القروض إلى حد ضامن ١٠٠٪ من كلفة السيارات، ما شجع الجمهور على شراء سيارات جديدة، خاصة ذات المحركات الصغيرة والاقتصادية في حرق الوقود، ما يقلل من مصروف السيارات على مستوى الوقود وأيضا الصيانة.

وقد أصدرت مراقبة البنوك في بنك إسرائيل المركزي تعليمات للبنوك، لتخضي بإجراء تحقيقات أدق لمخاطر قروض السيارات، تحسبا لنشوء فقاعة قروض سيارات تنعكس سلبا على استرداد القروض من الجمهور. ومن بين ما طلبه البنك المركزي، اعتماد ٦٠٪ من تقدير تخمين سعر السيارة لدى بيعها، وتقديم القروض، للأخذ بالحسبان قدم السيارة حتى يبيعها أو تراجع قيمتها لأسباب كهذه أو تلك.

## الاستهلاك الإسرائيلي للمياه خلال ٢٠١٧

## بلغ ١٦٥ مليار كوب مكعب

أعلنت سلطة المياه الإسرائيلية أن الاستهلاك العام للمياه في العام الماضي ٢٠١٧ سجل ذروة كبيرة، إذ بلغ ١٦٥ مليار متر مكعب، مقابل ١٦٦ مليار في العام ٢٠١٦. وحسب التقرير، فإن إسرائيل استهلكت مرتين فقط خلال السنوات الثلاثين الماضية ١٦٥ مليار متر مكعب من المياه، قبل زيادة تنجيع استخدام المياه العادمة بإعادة تكريرها، ويتبين من التقرير أنه تم في العام الماضي استخدام ٢٤٤ مليون متر مكعب من المياه العادمة، بعد تكريرها لصالح الزراعة.

ويستدل أيضا أن كمية المياه التي استخدمها قطاع الزراعة بلغت ٧٣٩ مليون متر مكعب، وهذه زيادة بنسبة ٥٢٪ عما كان في ٢٠١٦. في حين سجل الاستهلاك البيئي ارتفاعا بنسبة ١٦٪، وبلغت كمية المياه ٩٠٨ ملايين متر مكعب. وكانت إسرائيل في النصف الأول من الشهر الماضي كانون الثاني، على وشك الإعلان عن سنة جفاف، إلا أن الأمطار هطلت في الشهر الماضي، وشكلت ما يعادل ٥٠٪ من المعدل السنوي العام، ما رفع إجمالي هطول الأمطار حتى الآن إلى ما يقارب ٦٣٪ من إجمالي المعدل السنوي.

وحسب تقارير إسرائيلية، فإن السلطات أرادت الإعلان عن إزالة "سنة الجفاف" عن جدول الاعمال، إلا أنها تراجعت، بسبب شح الأمطار في شهر شباط الجاري، وحسب توقعات الارصاد الإسرائيلية فإن الشهر المقبل آثار قد يشهدها أمطارا، ترفع الكمية الإجمالية الى أكثر من ٧٠٪، ما يعني أكثر مما كان في موسم امطار العام الماضي.

ووفق تقرير وزارة الزراعة الإسرائيلية، فإنه في موسم الشتاء في العام ٢٠١٦ هطل ٨١٪ من المعدل السنوي، بعد أن فاقت الأمطار معدنها في العام الذي سبق ٢٠١٥، وفي شتاء العام الماضي ٢٠١٧، هطل ٧١٪ من المعدل السنوي.

## الكنيست يقر بالقراءة الأولى ميزانية ٢٠١٩ بقيمة ٤٨٠ مليار شيكل!

\* ٨٢ مليار شيكل لتسديد ديون وقروض \* لأول مرة في التاريخ تتجاوز ميزانية

وزارة التعليم ميزانية وزارة الدفاع التي تمول الجيش كميزانية أساس \* ميزانية

الجيش تتجاوز ميزانية وزارة التعليم بعد زيادة مخططة تقارب ١٠ مليارات شيكل\*

وفي المرتبة الثالثة وزاريا تحل ميزانية وزارة الصحة، التي بلغت ما يقارب ٣٨ مليار شيكل. ثم ميزانية وزارة المواصلات- ما يقارب ٢٢ مليار شيكل. وبلغ حجم ميزانية التعليم العالي ١١٫٤ مليار شيكل، وحصص كبيرة من هذه الميزانية هي رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب للجامعات والكليات الرسمية.

وكما هي الحال منذ العام ١٩٨٥، فإنه يرافق قانون الميزانية العامة ما يسمى "قانون التسويات الاقتصادية"، وهو يقر سوية مع الميزانية، ويتضمن سلسلة كبيرة من الاجراءات الاقتصادية، التي تطيلها وزارة المالية، لضمان تطبيق ميزانية الدولة، وعادة يشمل هذا القانون تجميد تطبيق قوانين كان قد أقرها الكنيست في سنوات مضت، كي لا يتم صرفها عليها، من بينها مثلا قانون مجانية التعليم ما قبل اللازمي، الذي أقره الكنيست في العام ١٩٩٧، ومنذ ذلك الحين يتم تأجيل دخوله إلى حيز التنفيذ.

وليس واضحا متى سيتم إدراج الميزانية للتصويت عليها بالقراءة النهائية، إذ حسب القانون القائم على الكنيست أن يقر الميزانية بعد وقت لا يزيد عن ٤٥ يوما من موعد أقرار الميزانية بالقراءة الأولى، ما يعني أن بإمكان الحكومة أن تطلب التصويت على الميزانية بالقراءة النهائية، في الأسبوع الأخير من الدورة الشتوية، التي تنتهي يوم ٢١ آذار المقبل، أو أن تطلب الحكومة جلسة استثنائية في عطلة الربيع، ولكن الموعد الأبعد لإقرار الميزانية، سيكون مع افتتاح الدورة الصيفية، في اليوم الأخير من نيسان المقبل.

المركزي بتخفيض العجز في الموازنة العامة، ورفع الضرائب، ومن المفترض أن يضمن رفع ٠٫٤٪ بالعجز ما يزيد عن ٤ مليارات شيكل.

ومن حيث الميزانيات الأساسية الثابتة للوزارات، فإنه لأول مرة تتجاوز ميزانية ميزانية التعليم ٥٩ مليار شيكل، مقابل حوالي ٥٦ مليار شيكل لميزانية الأمن، إلا أن الجيش سيقتلي زيادة بقيمة ٩٫٤ مليار شيكل، لمرة واحدة، بموجب ما هو مخطط. كما أن الصرف على الجيش والأمن يأتي أيضا من وزارات أخرى، ما يرفع الصرف الإجمالي على الأمن بميزانيات أكبر بكثير، وخاصة من ميزانية وزارة الأمن الداخلي، التي تصرف على الشرطة، ولكن أيضا على قوات ما يسمى "حرس الحدود"، وهي قوات تحسب وكأنها جزء من عمل الشرطة، إلا أن أساس عملها هو في الضفة والقدس المحتلة، وفي فترات الحروب تستند لها أيضا مهمات عسكرية، وتشارك الجيش في الحرب، وبلغت ميزانية وزارة الأمن الداخلي ١٧٫٧ مليار شيكل.

وتحل في المرتبة الثالثة من حيث حجم الميزانية، مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، إذ بلغ حجم ميزانيتها ٤٫٤ مليار شيكل، إلا أن حصص الأسد من هذه الميزانية تتم جبايتها من الرسوم التي يدفعها العاملون من أصل رواتبهم غير الصافية، وكذا من الشركات، وهذه المؤسسة مكلفة بدفع كافة المخصصات الاجتماعية.

من المفترض أن يقر الكنيست هذا الأسبوع، بالقراءة الأولى، ميزانية الدولة للعام المقبل ٢٠١٩، تمهيدا لإقرار نهائسي للميزانية إما في نهاية الشهر المقبل آذار، أو في مطلع الدورة الصيفية، في نهاية نيسان المقبل، وهو موعد مبكر غير مسبوق أقدمت عليه الحكومة لتبعد نفسها عن أزمتات ائتلاف، ولضمان استمرارية عمل الحكومة للعام المقبل، ولأقرب ما يكون من الموعد القانوني للانتخابات، في خريف العام ٢٠١٩، في حال لم تحصل تطورات تلزم بنياامين نتنياهو بالاستقالة، خاصة وأن الميزانية تحظى بإجماع الائتلاف.

ويبلغ حجم الميزانية حوالي ٤٨٠ مليار شيكل (١٣٧ مليار دولار)، من بينها ٨٢ مليار شيكل لتسديد ديون وقروض.

وحسب القانون الإسرائيلي المتبع منذ العام ٢٠٠٩، فإن الحكومة والكنيست يقران ميزانية مزودة لعامين، إلا إذا كان الحديث يدور عن عام يصادف فيه الموعد القانوني للانتخابات البرلمانية، فيتم أقرار ميزانية عام واحد فقط.

ويبلغ حجم الميزانية العامة ما يلامس ٤٨٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي ١٣٧ مليار دولار (وفق سعر صرف ٣٫٥ شيكل للدولار)، وهي ميزانية أعلى بنسبة ٦٪ (بالشيكسل) من موازنة العام الجاري ٢٠١٨.

كما أقرت الحكومة رفع العجز في الميزانية العامة من ٢٫٥٪ من إجمالي الناتج القومي، كما كان مخططا من قبل، إلى نسبة ٢٫٩٪، خلافا لتوصيات بنك إسرائيل

## الدولار يسترجع ٣٫٧٪ من قيمته أمام الشيكسل في غضون أسبوعين

\* البنك الإسرائيلي المركزي شرع بإجراءات متسارعة للجم انهيار الدولار بعد أن فقد ١٣٪ من قيمته أمام الشيكسل خلال عام واحد\*



هي: الحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم السياسة الاقتصادية الحكومية، التي تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي، وفتح أماكن عمل، وتقليص الفجوات بين الشرائح المختلفة، وضمان استقرار مالي.

وكان اتحاد الصناعيين قد مارس في الأشهر الأخيرة ضغوطا كبيرة على بنك إسرائيل ووزارة المالية من أجل صد تراجع سعر صرف الدولار، الذي تسبب بتراجع في أرباح المصدزين، ومنهم من هدد بتقليص خطوط الإنتاج، ما يعني فصل آلاف العاملين.

كما أن لجنة المالية البرلمانية عقدت في مطلع الشهر الجاري بحثا خاصا في مسألة سعر صرف الدولار، وطب مسؤولو البنك المركزي الذين شاركوا في الاجتماع، النواب إيهال البنك شهرا واحدا ليروا نتائج سلسلة الاجراءات التي اتخذها البنك، ما من شأنه أن يرفع سعر صرف الدولار وقال المسؤولون إن سلسلة عوامل تلعب دورا في تراجع سعر صرف الدولار، وليس فقط بسبب تجار العملات في البورصات، الذين يبرمون صفقات قصيرة المدى، لغرض تحقيق ارباح كثيرة. كما أن وضعية الدولار في الأسواق العالمية لها حصص بارزة في تحديد سعر الصرف، أمام باقي العملات في العالم.

وقالت صحيفة "كانكاليسنت" الاقتصادية التابعة لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن بنك إسرائيل بدأ في الأونة الأخيرة في استخدام برنامج قادر على مراقبة وتتبع جهات عالمية، تسعى إلى تحقيق أرباح كبيرة في وقت قصير في الاقتصاد والأسواق المالية الإسرائيلية، بمن فيهم تجار العملات في البورصات، وحسب ما نشر، فإن البنك يتخذ وسائل عدة، لم يتم الكشف عنها، لصد مثل هذه التحركات الاقتصادية، والتقليل من جدواها المالية.

سجل سعر صرف الدولار أمام الشيكسل ارتفاعا بنسبة ٣٫٧٪ منذ مطلع شهر شباط الجاري، فبعد أن وصل في نهاية كانون الثاني إلى ٣٫٢٩ شيكل للدولار، عاد في اليومين الماضيين وقفز عن حاجز ٣٫٥ شيكل للدولار، وهذا كما يبدو انعكاس لسلسلة اجراءات أقدم عليها بنك إسرائيل المركزي في الأيام الأخيرة، وقد وعد مسؤولون في البنك اللجنة المالية البرلمانية، بأن سعر الدولار سيشهد تغيرا أكبر حتى نهاية الشهر الجاري.

وقد تحول سعر صرف الدولار في العام الأخير إلى قضية قلق في الاقتصاد الإسرائيلي، نظرا لانعكاس هبوط سعره أمام الشيكسل على المردود المالي للصادرات، وقد سجل سعر صرف الدولار منذ مطلع العام ٢٠١٧، وحتى نهاية الشهر الأول من العام الجاري، هبوطا بنسبة ١٣٪، وهبوطا بنسبة ١٦٫٥٪ مقارنة عما كان في مطلع العام ٢٠١٦.

وكان بنك إسرائيل قد أعلن في الشهر الماضي عن استئناف تدخله في سعر صرف الدولار أمام الشيكسل، وقالت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ، إن من عوامل ارتفاع قيمة الشيكسل أمام الدولار، الوضع الجيد للاقتصاد، حسب وصفها. وأشارت إلى أن تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات العالمية، هو أيضا مساهم في تراجع قيمته أمام الشيكسل.

وقالت فلوغ إن سياسة شراء الدولارات في بنك إسرائيل ستستمر في العام الجاري، كما كان في السنوات الماضية، وكانت فلوغ قد قالت في وقت سابق إن سياسة شراء العملات الأجنبية، هي جزء من سياسة الفائدة لدى البنك المركزي، وجزء من نهج البنك، لتطبيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي

## حملة ملاحقة السوق المالية السوداء تحقق نتائج

\* من أصل ٢٢٠٠ شخص يعملون في السوق السوداء قدم ٩٣٨ منهم

طلبات ترخيص إلى المراقب الجديد في سلطة أسواق المال \* هذه الحملة

تساعد إسرائيل أمام انتقادات المنظمة الدولية لمنع تبييض الأموال\*

## بقلم: ميراف أرلوزوروف

بعد نحو شهر يصل إلى إسرائيل وفد عن "المراقبة الدولية" FATF، وهي المنظمة الدولية التي تعمل لمنع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وكل أذرع الحكومة، وعلى رأسها سلطة منع تبييض الأموال، بإدارة شولاميت فيغمان، يعملون ليل نهار، من أجل أن تجتاز إسرائيل الفحص بنجاح. وإذا ما فشلت سلينا على استرداد القروض من الجمهور. ومن ما سوف يؤثر على التجارة الإسرائيلية، والاقتصاد الإسرائيلي عامة، بشكل هدام.

وعشية الزيارة، نشرت سلطة حظر تبييض الأموال تقريرا، يضع خارطة لكافة الأخطار الماثلة أمام إسرائيل في نشاط تبييض الأموال. وقد وضعت السلطة موضوعين أساسيين من أجل معالجتهما بشكل عاجل.

الأول، هو المصادقة على قانون تقييد حجم المدفوعات بالأموال نقدا، إذ أن كل الدول المتطورة تقريبا، مرتت في السنوات العشر الأخيرة قوانين مشابهة، بينما إسرائيل هي من آخر الدول التي لا يوجد فيها تقييد كهذا.

والموضوع الثاني، وهو بالذات قيد العلاج، وحتى بوتيرة متسارعة: نشرت سلطة أسواق المال، برئاسة دوريت سلينغ، المراقبة الجديدة على سوق الاعتمادات المالية خارج البنوك، تقريرا حول منح رخص أولية، بموجب القانون الجديد للمراقبة على الخدمات المالية المنظمة، الذي أقره الكنيست قبل نصف عام، وتبين منه أن الشركتين المتداولتين في البورصة فائنينسولا ونواي، وأيضا الشركتين الجديدتين فرفيد وسيلاريو، حصلوا على رخص لتقديم اعتمادات مالية، وهذه خطوة مهددة لما هو أكبر.

سيكون لاحقا، تمهيدا لانهيار عام للسوق المالية السوداء في إسرائيل. فحتى سنن هذا القانون قبل نحو نصف عام، لم تكن هناك مراقبة لسوق الاعتمادات المالية، التي خارج قطاع البنوك، بما في ذلك السوق السوداء الخاصة، وعلى أساس هذا الواقع، استنتج طاقم وزاري برئاسة نائب المستشار القانوني للحكومة آفي ليخت، أنه في العام ٢٠١٥، عمل في إسرائيل ٢٢٠٠ صراف ومقدمي خدمات مالية واعتمادات، وكان يقدر حجم الأموال المتداولة بـ ١٥٠ مليار شيكل، ويجري الحديث عن سوق محجوب عن الأنظار، وحجم نشاطه يعادل ١٠٪ من حجم نشاط البنوك.

وقد وقعت هذه المعطيات كالرعد في يوم صاف، إذ أنه لم يتوقع أحد حجم السوق السوداء في إسرائيل، وأن تكون بهذه الضخامة. وقد ساعدت

هذه المعطيات على ترميز استنتاجات الطاقم الوزاري، بأن إسرائيل ملزمة بأن تراقب السوق السوداء، وكان التهديد بأنه في حال لم تفرض إسرائيل رقابة كهذه، فسيتم ادراجها ضمن القائمة السوداء للدول التي تسمح بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا ما حفز الحكومة على الإسراع في سن القانون.

ومنذ ذلك الحين شرعت سلطة أسواق المال بفرض أنظمة الرقابة، ونشرت قائمة متطلبات من طالبي رخص العمل، بما في ذلك الإفصاح عن مصادر الرأسمال الشخصي، وتقارير مالية منظمة، وتقارير من مراقب حسابات، وغيرها من الأمور. ويجري الحديث عن طلبات شرعية ومقبولة لسوق الاعتمادات، ولكنها إشكالية جدا، لمن يعمل طيلة الوقت بشكل ليس شرعيا، وبشكل خاص من يعمل بالسوق السوداء من أجل التغطية على تنظيمات الإجرام، وليس سراً أن السوق السوداء في إسرائيل، كانت طيلة الوقت ملعبا خلفيا لعائلات الإجرام، وهذا بسبب الأرباح الكبيرة جدا فيها، وأيضا لكون تصريف الأموال وصرف الشيكات، هو أحد أساليب تبييض الأموال.

في نهاية كانون الأول ٢٠١٧، كان الموعد الأخير لتقديم طلبات الحصول على تراخيص من سلطة أسواق المال. ومن تحليل أجراه قسم أسواق المال في المعهد متعدد المجالات في هرتسليا، يتضح أن ٩٣٨ جهة طلبت تراخيص من السلطات، وأن ٢٩٪ من هؤلاء طلبوا تراخيص لتقديم اعتمادات مالية ليست بكنية، وهذا يعني أن صرافين سيتوقفون عن صرف شيكات، وتقديم اعتمادات مالية بشكل غير شرعي، كما أن ٨٦٪ من طالبي التراخيص طلبوا تراخيص لتقديم اعتمادات بحجم إجمالي يصل حتى ٢٥ مليون شيكل لكل جهة. و١٤٪ كان الحجم الإجمالي لاعتماد كل جهة منهم حتى ٤ ملايين شيكل، فقط ٤ جهات طلبت تراخيص لتشغيل توفيرات للجمهور، وطلب واحد لإصدار بطاقات اعتماد.

كما يتضح من المعطيات أن قسما كبيرا من مقدمي طلبات التراخيص لتقديم اعتمادات مالية، ينشطون في المناطق البعيدة عن مركز البلاد، وهؤلاء عادة يقدمون قروضا لشرائح ضعيفة اقتصاديا، تواجه صعوبة في الحصول على قروض من البنوك.

وقط أربعة من أصل ٩٣٨ مقدمي الطلبات، حصلوا على تراخيص حتى الآن. وباقى الجهات ما تزال قيد الفحص، وتعمل بترخيص مؤقت، والأمر المثير في هذا المجال هو انهيار الحاصل في عدد الجهات العاملة. ففي

حين عمل في العام ٢٠١٥ حوالي ٢٢٠٠ جهة، هبط العدد في العام ٢٠١٦ إلى ١٨٠٠. وهذا قبل أن يبدأ جهاز الرقابة بالعمل. وكان انهيار الأكبر في مقدمي القروض السوداء، وبالإمكان الافتراض أن القسم الأكبر من الذين اختفوا من السوق هم التجار الصغار، الذين عرفوا مسبقا أنهم ما كانوا يستطيعون تلبية الشروط المطلوبة، فغادروا هذا القطاع مسبقا. لكن من جهة أخرى، فإن قسما كبيرا أيضا اختاروا النزول عن الواجهة لأنهم يرفضون تلبية الشروط.

ويقول داني مزراحي، مدير عام شركة "بويل بلانس" العاملة في البورصة، لصحيفة "ذي ماركز": "لنا لسد سوق سوداء، أنا أمير الشركة بشكل شرعي بالكامل. وتسمية "السوق السوداء" جاءت من البنوك، كي لا نمس بحجم عملها. لكن صحيح أنه في قطاع عملنا يعمل كثيرون ممن هم ليسوا مناسبين، وأن الأوان لإنهاء عملهم في هذا القطاع. وجد أنه الآن توجد رقابة، ويتم وضع مقاييس واضحة للحصول على التراخيص، من أجل تنظيف هذا القطاع المالي".

إن الضرر الذي تسببت به الجهات الجنائية لسوق قطاع الاعتمادات اللا بنكية، ساهم في تسمية هذا القطاع بكنية "السوق السوداء"، وهذه حقيقة حازمة ليست قابلة للتشكيك. أما اليوم، مع تنظيم قطاع الاعتمادات هذا، واستبعاد الجهات الجنائية منه، فليس بالإمكان تسميته بتلك الكنية، خاصة بعد دخول جهاز الرقابة، والبدء بتنظيف القطاع من الجهات الجنائية، الأمر الذي سينقذ إسرائيل من الانتقاد الدولي من المنظمة العالمية.

إن ترخيص هذا القطاع سيضعه على مسار المنافسة الشرعية للبنوك. وفي سلطة أسواق المال يقدرون أن ٩٠٪ من مقدمي طلبات التراخيص قادرون على تلبية كافة الشروط المطلوبة منهم للحصول على التراخيص. وأحد مؤشرات هذا الاستنتاج، هو الارتفاع بـ ٣٥٠٪ في تقارير صرافين حول شكوك في حركات مالية لدى زبائن، إذ إن هذا مؤشر إلى رغبة الصرافين بالعمل بشكل منظم، في كل ما يتعلق بالشبهات لتبييض الأموال. لكن حتى الآن، فإن غالبية طالبي التراخيص لم يستكملوا الشروط المطلوبة منهم، ولهذا يجب عدم الإسراع في استخلاص النتائج، فهذا يحتاج وقتا حتى نرى كيف يتقدم عمل جهاز الرقابة.

(عن "ذي ماركز"- بتصرف)

تغطية خاصة: وقائع آخر جدل حول تاكل «الديمقراطية الإسرائيلية»

## الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا أهارون باراك في مقابلة استثنائية:

### القيادة الإسرائيلية الحالية تستخدم "قوة مفرطة" لأنها لا تثق بنفسها وبطريقها!

\*باراك ينتقد السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) لأنهما "لا تتعاملان مع الأقلية العربية بتفهم واحترام"، لكنه لا يذكر السلطة الثالثة (القضائية) التي تثبت دراسات عديدة تأصل التمييز ضد العرب في نهجها وقراراتها\*



باراك

غياب الثقة بالنفس وبالطريق... ثمة توجه نحو إضعاف هذه المؤسسات والأذرع، وخصوصاً إضعاف الشرطة والجهاز القضائي، بذريعة «الحاجة إلى الحوكمة». لكن «الحوكمة» على ألسن الوزراء وأعضاء الكنيست المعنيين ليست سوى كلمة «نظيفة» للقيام بعمل ضد القانون، وعمل يمس بالوضع الدستوري.

ويضيف أنه «حين يصرح منخبو الجمهور بأن الوقت قد حان للتفكير في ما إذا كان ينبغي احترام قرارات المحاكم وتنفيذها، بينما يلتزم الجميع الصمت، بمن في ذلك رئيس الحكومة ووزيرة العدل ورئيس الكنيست، فإنني أتساءل: إلى أين وصلنا وإلى أين سنصل بعد؟...»

عندما نصل إلى لحظة لا يتم فيها تنفيذ قرارات المحاكم، نكون قد وصلنا عندها إلى نهاية الديمقراطية. لا إلى بداية نهاية الديمقراطية، إنما إلى نهايتها تماماً.

واعتبر باراك أن «محاولات الاعتداء على صلاحيات المحاكم هي، في حقيقة الأمر، محاولات للاعتداء على الإنسان البسيط، على حقه في نيل حقوقه وعلى قدرته على نيل حقوقه. لأن الإنسان البسيط حين يأتي إلى المحكمة متطلماً جراء إجراء سلطوي ما يقف أمام المحكمة قويا مثل السلطة التي يشكو أمرها. هذا هو معنى استقلالية الجهاز القضائي».

#### قانون الإعدام والقضية الفلسطينية

يرى باراك أن «مجرد طرح موضوع الإعدام لا يؤدي إلا إلى توترات لا حاجة لها». فالقانون الساري اليوم يتيح تنفيذ حكم الإعدام، فلم الحاجة إلى قانون خاص، سوى مغالطة جمهور معين، من خلال زرع الشقاق بين مؤيدي القانون ومعارضيه». وأضاف أنه إذا ما تم سنن مثل هذا القانون فعلاً، فسيكون عرضة للرقابة القضائية بالتأكيد «لأن عقوبة الإعدام تمس بحق الإنسان في الحياة، وهو حق دستوري». وخلال تطبيق الرقابة القانونية - قال - ينبغي النظر في اعتبارات وأسئلة عديدة ومختلفة، «من بينها بالطبع: مدى نجاعة هذه العقوبة، التي تعلن الأجهزة الأمنية معارضتها لها، إضافة إلى اعتبارات هامة جدا تتعلق بأخلاقيات دولة إسرائيل وموروثها تجاه الداخل وتجاه الخارج، على حد سواء».

ورفض باراك البوح بموقفه من قضية طالبى اللجوء الأفارقة في إسرائيل والسعي المحموم لطردهم بالقوة متذرعاً بالقول: «أتحدث عن هذا الموضوع بحذر لأنني أعرف أنه ستقدم التماسات بشأنه إلى المحكمة العليا!!!» وأضاف: «اكتفي فقط بطرح الإطار القضائي لبحث متعلق في الموضوع»!

برغم كل ما قاله أهارون باراك في المقابلة مع ملحق «يديعوت أchronوت» وما اعتبره «كسرًا لحاجز الصمت»، فضّل مواصلة التزام الصمت في قضايا أساسية أخرى منوهاً بأنه «يهرب من السياسة» (!). أبرزها وأهمها القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والتي اكتفى بالقول بشأنها: «أعني لم أتطرق إلى القضية الفلسطينية، هذا بسبب التقيد بالمفروضة عليّ. أتجنب التعبير عن موقف بشأن الصراع الإسرائيلي العربي، برغم العلاقة الوثيقة بين حل هذا الصراع وتطبيق الصهيونية وتحقيق قيم إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. أمل أن يعم السلام بيننا وبين جيراننا. أمل أن الحل الذي سيتم التوصل إليه، أيا كان - وأنا أؤمن بأن حلاً ما سيكون في نهاية المطاف - سيحقق نبوءة الشعب ومعتقداته، كما عبرت عنها وثيقة الاستقلال!!!»

كل شيء وقبله يجب احترام الإنسان العربي كإنسان وك مواطن متساوي الحقوق. يجب إعطاؤه الاحترام الذي تعتقد أنك تستحقه، لأنه يستحقه أيضاً.

لكن باراك، الذي يشير بأصبع الاتهام الواضح هنا إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية، يتناسى السلطة الثالثة - القضائية (الجهاز القضائي) - التي ترأسها هو رداً من الزمن وكان من أبرز ما أرسى قواعد عملها ورسم ملامحها الأساسية طوال سنوات عديدة، إذ تثبت الوقائع والدراسات العديدة أن هذه السلطة أيضاً تتعامل مع المواطنين العرب ليس فقط بالصورة نفسها وبالنهج ذاته (دون تفهم ودون احترام)، بل بتمييز فاضح وصارخ، سواء في الأحكام أو في العقوبات التي تفرضها المحاكم الإسرائيلية على العرب مواطني إسرائيل في مقارنات تلك التي تفرضها على المواطنين اليهود، في المخالفات والاتهامات ذاتها. وهذا ناهيك عن عمالة المحاكم للنأيبة العامة والإذعان التام لسياستها في تقديم لوائح الاتهام، إذ يكون المواطنون العرب عادة - وفق ما تتبته الدراسات أيضاً - «الحلقة الأضعف» من حيث سهولة تقديم لوائح الاتهام بحقهم ومن حيث خطورة بنود الاتهام الموجهة إليهم.

#### يهودية الدولة وديمقراطيتها... لا تناقض!

يرى أهارون باراك أن محاولات اليمين السياسي (البرلماني والحكومي) إجراء تغييرات دستورية جوهرية في المنظومة القانونية والقضائية في إسرائيل تنطلق من فهم خاطئ بأن المحاكم قد أخضعت القيم اليهودية للقيم الديمقراطية؛ ذلك أن «الموقف الثابت والمثابر الذي أكدته وكرسته المحكمة العليا على مدى تاريخها كله، هو أن قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية متساوية، في القيمة والأهمية، مع قيمها كدولة ديمقراطية... لا تناقض بينهما، بل تكامل». ومن هنا، بالذات، معارضة باراك لاقتراح قانون الدولة القومية، كما أوضح: «إذا لم يتضمن اقتراح القانون نصاً صريحاً واضحاً يقول إن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي التي تمنح حقوقاً متساوية لأي إنسان يعيش في إسرائيل، يهودياً كان أو غير يهودي، فسيكون هذا القانون مناقضاً لوثيقة الاستقلال!»

ثم يتقدم درجة أخرى ليقول إن «لا تناقض بين قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وبين الصهيونية»؛ ولذلك، يضيف - «حين تجسد المحكمة قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، فهي تجسد الصهيونية أيضاً، على نحو صادق وأمين»!

#### الهجوم على الجهاز القضائي - هجوم على الإنسان البسيط!

يقول باراك إن الهجوم (من قبل رئيس الحكومة ووزراء أعضاء كنيست) على المؤسسات الرسمية وأذرع تطبيق القانون بشكل خاص، مثل الشرطة والنيابة العامة ومراقب الدولة وغيرها، «هو بمثابة حلقة أخرى في السلسلة التي تحدثت عنها - استخدام القوة بما يعبر عن

تناسبية كما نرى اليوم؟». ٣. التصريحات المتكررة التي يدلي بها قادة سياسيون في مركزها التأكيد على أن «الشعب انتخبنا كي نطبق إيديولوجيتنا، يوضع باراك: «هذا القول صحيح إلى حد معين فقط، لأنه في اللحظة التي يتم فيها انتخاب قيادة ما، فإنها تصبح قيادة جميع أبناء المجتمع، بمن فيهم أولئك الذين لم ينتخبوا تلك القيادة. ومن هنا، لزام على هذه القيادة الأخذ في الاعتبار تشكيلة التوجهات والأراء، ثم العمل بما يوحد ويقرّب شرائح المجتمع المختلفة، لا بما يحطمها إلى شظايا... فسز عظمتنا هو في إيجاد القاسم المشترك، لا في التشديد على ما يفرق».

يرى أهارون باراك أن استخدام القيادة، التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست)، قوتها السياسية بهذه الدرجة من الإفراط (في الإجراءات الحكومية - الإدارية وفي التشريعات القانونية)، هو «تعبير عن انعدام الثقة. تعبير عن انعدام الإيمان والثقة بقوتها، بقوة كلماتها، بقوة أفكارها وطروحاتها».

ويضيف: «لا تمتلك القيادة الحالية ثقة كافية بالنفس لتحاول إقناع المواطنين بما ترى وتعتقد، ولذا فهي تلجأ إلى استخدام القوة. إنه انعدام الثقة بنفسك، وبطريقك، القيادة السياسية في إسرائيل ليست واثقة بقدراتها، ولذا فهي تلجأ إلى القوة، القوة ثم المزيد من القوة».

#### السلطات «لا تتعامل مع العرب بتفهم واحترام»!

حين يتحدث باراك عن «استخدام القوة» من جانب الكنيست ويطالبه بضبط النفس» فهو يقصد، أساساً، «النشاط التشريعي غير المنضبط الذي يمش بنسج العلاقات بين الفئات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي... بين اليهود والعرب في داخل دولة إسرائيل نفسها، أولاً - في «قانون النكبة» وقانون لجان القبول» اللذين تم سنّهما واعتمادهما، وفي اقتراحات قوانين أخرى مطروحة على جدول أعمال الكنيست، مثل اقتراح قانون الدولة القومية واقتراح قانون منع الأذان وغيرهما».

«صحيح أن قيادة العرب في إسرائيل ترتكب الكثير من الأخطاء»، يقول ثم يضيف: «لكن هذا ليس مبرراً تعتمد قيادة الأغلبية للتصرف على نحو يقصي عدداً كبيراً جداً من المواطنين ويفهمهم إلى الشعور بعدم الانتماء إلى الدولة»، ويستذكر هنا ما ورد في «وثيقة استقلال إسرائيل» عن «عوة أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل إلى الحفاظ على السلم والمشاركة في بناء الدولة على قاعدة المواطنة الكاملة والمتساوية»؛

يعبر أهارون باراك عن «إيمانه التام» بأن «الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في الدولة تستطيعان العيش بفاهم مشترك واحترام متبادل، لكن «السلطات الإسرائيلية - التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) - لا تتعامل مع الأقلية العربية بتفهم واحترام» ويشير، برضى وارتياح، إلى «ضخ ميزانيات لا بأس بها، مؤخرًا، لتحسين الظروف الاقتصادية لدى الأقلية العربية» وإلى «زيادة عدد الأكاديميين العرب ودمجهم في المجتمع» ويقول: «هذا هام أيضاً، لكن فوق

أثارت التصريحات التي أدلى بها الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا (١٩٩٥ - ٢٠٠٦) والمستشار القانوني السابق للحكومة للإسرائيلية (١٩٧٥ - ١٩٧٨) وأستاذ القانون حالياً في «المركز المتعدد المجالات في هرتسليا»، البروفيسور أهارون باراك (٨١ عاماً)، ضمن مقابلة مطوّلة نشرت في ملحق صحيفة «يديعوت أchronوت» مؤخرًا (٢٠١٨/٧/٣١)، ردود فعل واسعة بين قطاعات مختلفة، سياسية وقضائية، في المجتمع الإسرائيلي (اقرأ عنها على هذه الصفحة)، خاصة وأنها مقابلة استثنائية، من حيث كونها الأولى التي يدلي بها باراك منذ سنوات عديدة ويكسر من خلالها «حاجز الصمت» الذي فرضه حول نفسه طوال هذه السنوات... «فقد قررت كسر الصمت وإطلاق صرختي الآن... قد يكون هذا مفيداً، وإن لم يكن، فلن يقولوا، على الأقل، أنني كنت بين الصامتين في وقت تتكسر فيه قواعد وممارسات موبوءة، في أذرع الحكم المختلفة».

في مستهل المقابلة معه، قال باراك - رداً على سؤال عما إذا كانت «الديمقراطية الإسرائيلية في خطر» - إن «الخطر هو تعبير حاد جداً، لكن، مع ذلك، ثمة توجه قد يؤدي، إذا ما تصاعد واشتد، إلى هذا الخطر، نحن الآن في منحدر زلق لا نعرف كيف وأين يمكن أن يتوقف. قد لا يتوقف، وعندئذ سيحصل تدهور تام، إذا ما تواصلت الوجهة الحالية، فقد تقودنا إلى خطر يطلق عليه في الأدبيات القضائية اسم «استبداد الأغلبية»، أو كما وصفه القاضي الفرد والشتد، إقاص سابق في المحكمة (العليا) ذات مرة بأنه «ديكتاتورية الأغلبية». أننا لا نقول إننا موجودون هناك، لكن إذا ما استمر الوضع على حاله كما هو الآن، فسنتقرب منه كثيراً».

#### قيادة متجزئة غير واثقة بنفسها وطريقها

من بين مكونات «المنحدر الزلق» وجوانب القلق التي يثيرها، أشار باراك إلى ما يلي: ١. «ثمة لدى القيادة السياسية في إسرائيل مؤخرًا توجه يعتقد بأن القوة أهم من الحاجة للفهم الغير والحاجة إلى البحث عن قواسم مشتركة ونقاط اتفاق... قيادة متجزئة تعتمد مبدأ حق القوة، بدلا من قوة الحق، تخلق وتغذي مواجهات وصراعات بين شرائح وقطاعات مختلفة من السكان - بين اليهود والعرب، بين الحريديم وغير الحريديم»؛ ٢. تاكل الطابع التناسبي للديمقراطية البرلمانية الممول بها في إسرائيل، فالسياسيون يقولون إنه ينبغي على المحكمة العليا أن «تضبط نفسها»، وهذا صحيح والمحكمة العليا تعتمد ضبط النفس، فعليا، وبدرجة كبيرة جداً، يقول «لكن على المشرع (الكنيست)، أيضا، أن يضبط نفسه... عليه أن يعي أنه لا ينبغي له فعل كل ما يستطيع فعله، عليه أن يعي أنه يعيش في قلب مجتمع مركب ومعقد، مجتمع أسباط كما وصفه رئيس الدولة»، وأوضح الإنسان، أيضا: «على المشرع أن يأخذ في حساباته أيضا، الأركان الفرد والأقلية. وحتى لو كان يمتلك القوة التي تخوله تسجيل نقاط ضد الأقلية، فليس من اللائق أن يفعل ذلك، فكم بالحري إن كان يفعل ذلك بصورة غير

## ردود فعل على تصريحات الرئيس السابق للمحكمة العليا

# شاكيد: باراك أرسى «طغمة الأقلية»!

#### إلياكيم روبنشتاين: «الديمقراطية الإسرائيلية منيعة»!

في مقابلة أجريت معه نشرتها صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية (٢٠١٨/٢/٨)، بعد أيام قليلة من نشر المقابلة مع باراك، في ما يبدو أنه ليس صدفة على الإطلاق، اختار نائب رئيس المحكمة العليا سابقا، القاضي (المتقاعد) إلياكيم روبنشتاين، التحفظ على ما قاله باراك عن الخطر المحدق بالديمقراطية الإسرائيلية مؤكدا أنها «ليست في خطر»؛ وقال: «الديمقراطية الإسرائيلية منيعة، فمنذ سبعين سنة، نصون نظاما ديمقراطيا يضمن حرية الانتخابات، وحرية الصحافة، حرية التعبير، حتى في ظل تهديدات ومخاطر أمنية عديدة»؛

لكن روبنشتاين لم يستطع الدفاع عن «الديمقراطية الإسرائيلية» في الجوانب التي تطرق إليها أهارون باراك تحديدا، فاضطر إلى الإشارة إلى أنه «برغم ذلك، ثمة ظواهر لا يمكن عدم الشعور بالقلق إزاءها»؛ ومن بين هذه «الظواهر»، أشار روبنشتاين إلى «فائض التشريعات»، إذ «يعرف أعضاء الكنيست والوزراء تماما أن عددا من القوانين الجديدة لا حاجة لها، على الإطلاق»؛ وقال: «لا حاجة إلى هذا الفائض من التشريعات، طبقوا القوانين المتوفرة أولا ولا تضيفوا قوانين جديدة»؛ منوها، بشكل خاص، إلى «قانون الإعدام» الذي تسعى كتل اليمين الإسرائيلي إلى تشريعه وتساءل: «من الذي سيطبق هذا القانون؟ ماذا لم نفعل حتى اليوم كي نكون في حاجة إلى مثل هذا القانون؟»؛

ورفض روبنشتاين، الذي أشغل في السابق مناصب رسمية رفيعة من بينها منصب سكرتير الحكومة (في

المحافظة القضائية تعني التخلي عن حقوق الإنسان»؛ ودافعت شاكيد عن نفسها إزاء اتهام باراك لها بأنها «لا تفهم معنى الديمقراطية الحقيقي وأن الديمقراطية بدون الحقوق ليست ديمقراطية» مذكّرة بأنها «قالت، مرارا عديدة، إن حقوق الإنسان مقدسة في نظرها»، لكنها تصر على احترام كامل الحقوق، في موازاة الإصرار المثابر على أهمية مبدأ حكم الأغلبية» وعلى «عدم الاستعداد للتضحية بمبدأ حكم الأغلبية على مذبج حقوق الإنسان»؛

كما اتهمت شاكيد باراك بأنه «أقام تماثيل دستورية ضخمة، على قاعدة أن «قوانين الأساس تتفوق على قوانين الكنيست، لكن شريطة أن لا تشمل (قوانين الأساس) قانون أساس: التشريع وقانون أساس: الدولة القومية»، وهما القانونان الأبرز اللذان تحاول شاكيد وأوساط اليمين عامة، من خلالها وبواسطتها، إعادة العجلة إلى الوراء وخاصة بتغليب يهودية الدولة على ديمقراطيتها وبسبب صلاحية المحكمة العليا في إلغاء قوانين يسنها الكنيست بدعوى عدم دستورتيتها لتناقضها مع قوانين أساس، وخاصة قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية، الذي تعتقد شاكيد بأنه «سن بأصوات زرع عدد أعضاء الكنيست فقط، من دون أن يكون قصدهم الوصول إلى التفسير القضائي العميق والبعيد الأثر الذي فرضته أنت عليهم، بعد سنتين من سن القانون»؛

وخلصت شاكيد إلى اتهام باراك بإرساء «طغمة الأقلية» من خلال «التفسيرات القضائية الواسعة جدا التي وضعتها»، بينما «أتمسك أنا بمبدأ فصل السلطات وبالديمقراطية الحقيقية التي تعني حكم الأغلبية، بجانب حقوق الإنسان»؛

شنت وزيرة العدل، أيليت شاكيد، هجوما حادا على رئيس المحكمة العليا الأسبق، أهارون باراك، على خلفية ما أدلى به خلال المقابلة مع ملحق «يديعوت أchronوت»، واتهمته بتقسيم العالم إلى فئتين: الفئة التي تتفق معك ومع أرائك والفئة التي لا تفهم - ليس لأنها لا تفهمك أنت، وإنما لا تفهم إطلاقا بكل بساطة!!!

وكتبت شاكيد، في مدونة خاصة نشرتها على صفحتها الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» (٢٠١٨/٢/٣)، أنها، منذ توليها منصب وزيرة العدل قبل نحو ثلاث سنوات، تعمل كل ما في وسعها «لإصلاح السكة التي انحرفت وتشوهت جراء الثورة الدستورية التي أحدثتها أنت قبل ربع قرن»؛ لأن «الديمقراطية الإسرائيلية لا تزال تلعق الجراح التي تسببت بها ثورتك الدستورية هذه»؛

وسخرت شاكيد من ادعاء باراك بأنه «لا أهمية للميول والمعتقدات الشخصية، المحافظة أو الليبرالية، في تعيين القضاة» وبأن «لا فرق بين الفاعلية القضائية والمحافظة القضائية» في هذا السياق، وقالت: «نعم، ربما كان الأمر كذلك حقا، لأن الجميع في «العائلة» (عائلة القضاة) - يفكرون بالطريقة نفسها. أما من يختلف عنا، فلا نتزاوج معه»؛ وأضافت، ساخرة: «سنواتك الطويلة كرئيس للمحكمة العليا تثبت أن تعييناتك كانت، كلها، متنوعمة وخالية من أي اعتبار لأهمية الأجنات التي يحملها مرشحوك لكرسي القضاء»؛

واتهمت شاكيد باراك بأنه «كان شريكا مركزيا في إرساء المنظومة القضائية الإشكالية التي قامت، بصورة منهجية ومثابرة، على معادلة بسيطة مؤداه:



شاكيد

بمسؤولين كبار في السجن»؛ وعن الهجوم المتواصل على المحكمة الإسرائيلية العليا، من جانب أوساط وحزب اليمين، اكتفى روبنشتاين بالقول إن «لا صراع بين المحكمة العليا والأغلبية البرلمانية»، لكن «ثمة رغبة في إضعاف المحكمة العليا من جانب أوساط سياسية لا تدرک حقيقة أن المحكمة العليا هي ذخر استراتيجي لدولة إسرائيل»، وعبر روبنشتاين عن رأيه بأن «المحكمة العليا تمتلك صلاحية إلغاء قوانين، على أساس «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»، مثلا».

حكومات إسحاق شمير، ثم في حكومة إسحاق رابين، من ١٩٨٦ حتى (١٩٩٤)، ثم منصب مستشار قانوني للحكومة (في حكومات بنيامين نتانياهو وإيهود باراك وأريئيل شارون، من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٣) وشارك خلال ذلك في مفاوضات سياسية عديدة بين إسرائيل وكل من مصر، الأردن، لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية - رفض القول بأن دولة إسرائيل دولة فاسدة، لكن ثمة فيها فساد»؛ وقال: «الأمر الجيد هنا هو سيادة سلطة القانون: الكشف عن الفساد، محاكمة المتورطين فيها وتجريم بعضهم... فالدولة لم تنترد من الرج

## البطالة الرسمية في إسرائيل ٤٪ وبين العرب تفوق ١٠٪!

\*مكتب الإحصاء يعلن عن انخفاض مستمر في نسبة البطالة \*تقرير الإحصاء يدعي أن نسبة البطالة بين العرب ٥٪ إلا أنه يستدل من تقارير سلطة التشغيل أنها أعلى من ١٠٪ \*تقارير بحثية تؤكد أن البطالة الحقيقية أعلى بكثير من النسبة الرسمية المعلنة\*

### البطالة الحقيقية أعلى

يشار إلى أن نسب البطالة هذه التي تعلنها المؤسسات الإسرائيلية تأخذ بعين الاعتبار من عملوا ذات مرة، وفقدوا مكان عملهم، أو أنهم توقفوا عن العمل لسبب ما، ولكنها لا تحسب من هم لا ينخرطون إطلاقاً في سوق العمل إرادياً، خاصة في جمهور الحريديم، الذين ينخرط ٥١٪ من رجالهم في سوق العمل، مقابل نسبة ٨٢٪ بين الرجال اليهود، أو قسرياً كما هو الحال لدى غالبية جمهور النساء العربيات، اللاتي نسبة انخراطهن في سوق العمل قرابة ٣٥٪، مقابل أكثر من ٧٢٪ في جيل العمل لدى النساء اليهوديات.

وحسب تقرير قبل سنوات في بنك إسرائيل المركزي، فإن سوق العمل الإسرائيلية ستكون في حال نقص كبير في أماكن العمل، في ما لو ارتفعت نسبة انخراط النساء العربيات ورجال الحريديم في سوق العمل.

وكان تقرير صدر في نهايات العام ٢٠١٦، عن مكتب الخبير الرئيسي في وزارة المالية، قد دل على أنه في حال تغيير في احتساب البطالة، وتجاهل كل هذه التقارير يضاعف النسبة الرسمية، إذ أن احتساب البطالة في مكتب الإحصاء المركزي، يتركز على أسئلة عالمية، لا تعكس بشكل حقيقي الواقع الميداني. كما يشار إلى أن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية يساهم هو أيضاً في تخفيض نسب البطالة، وتجاهل كل هذه التقارير واقع سوق العمل في المجتمع العربي، الذي فيه إقصاء ٢٥٪ من النساء عن سوق العمل، بفعل سياسة التمييز العنصري.

ويقول تقرير الخبير ذاته إن معطيات البطالة الإسرائيلية منخفضة مقارنة مع البطالة العالمية، وأيضاً مقارنة مع البطالة الإسرائيلية في الماضي، ولكن إذا جرى احتساب أولئك الذين يتسوا من البحث عن مكان عمل، وهم يعملون في وظائف جزئية، بخلاف إرادتهم، فإن البطالة الرسمية المعلنة ستتضاعف. فاحتساب البطالة في إسرائيل هو من عمل ولو ساعة واحدة في الأسبوع الذي يجري فيه مكتب الإحصاء المركزي الاستطلاع. في حين يقول الخبير إنه إذا ما جرى احتساب من لم يعمل على مدى الأسابيع الـ ١٤ الأخيرة، قبل إجراء الاستطلاع، فإن نسبة البطالة قد تنخفض إلى نسبة ١٩٪ بدلا من ٤٧٪، ولكن في المقابل، إذا تم شمل من يتسوا من البحث عن العمل خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة قبل إجراء الاستطلاع، فإن البطالة ستقفز إلى ٨١٪. ويؤكد

التقرير أن ١٠٪ من المواطنين في إسرائيل موجودون بشكل دائم في هامش احتساب البطالة، نظرا لياهم من احتمال العثور على مكان عمل، والقسم الأكبر من هؤلاء هم من أبناء ٥٥ عاما وحتى جيل التقاعد، الذي هو للرجال ٦٧ عاما، وللنساء ٦٢ عاما.

ويقول التقرير إنه إذا ما جرى احتساب اليائسين من العثور على مكان عمل، ومعهم أيضا من يتسوا ولكنهم يعملون بغير إرادتهم في وظائف جزئية، فإن نسبة البطالة ستقفز إلى ١٠١٪، بدلا من البطالة الرسمية المعلنة ٤٧٪. وفي هذه الشريحة بالذات، تظهر الفجوة الأكبر بين النساء والرجال، إذ أن ظاهرة اليأس من العثور على مكان عمل، أو الاضطرار للعمل في وظائف جزئية، منتشرة أكثر بين النساء، إذ تبين في المسح أن البطالة في هذه الحالة بين النساء ستقفز إلى ١٢٣٪، مقابل نسبة ٩٣٪ بين الرجال، علما أن الفارق بين النساء والرجال في البطالة الرسمية المعلنة هامشي.

[ب. جرابسي]

للعام ٢٠١٧، وقد أظهرت المعطيات تراجعا طفيفا عن الأشهر التي سبقت، ما يعني أن معدل البطالة في كل واحدة من هذه البلدات في العام الماضي كانت أعلى من النسب التي نقرأها هنا.

ونسبة البطالة الأعلى بين العرب نجدها في صحراء النقب، حيث يعيش قرابة ٣٣٠ ألف نسمة منهم، وهم يشكلون ١٥٪ من إجمالي فلسطيني الداخل. وقد بلغت البطالة في كبرى مدن النقب، راهط، التي فيها أكثر من ٦٠ ألف نسمة، ١٢٣٪. وفي البلدات الكبرى الأخرى في النقب، وجدنا: عرعة النقب- ٢٥٦٦٪، تل السبع- ١٦٪، اللقية- ١٥٦٦٪، شقيب السلام- ١٤٩٨٪، وفي المجلسين الاقليميين اللذين يضمن عددا كبيرا من القرى الصغيرة، فإن نسبة البطالة هناك تتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪.

أما في مناطق الشمال والوسط، فقد كانت البطالة في الشهر الأخير من العام الماضي: في مدينة الناصرة، كبرى المدن العربية، والتي يعيش فيها أكثر من ٨٠ ألف نسمة- ٧٤٪، وهذه النسبة قائمة بعد جمع القرى المتصلة بالمدينة، وبذلك يكون عدد السكان الإجمالي ما يزيد عن ١٢٠ ألفا (٨ بالمئة من إجمالي العرب). وفي مدينة أم الفحم، التي فيها ما يزيد عن ٥٥ ألف نسمة- ١١٩٪، والنسبة مشابهة أيضا في منطقة البطوف، حيث تقع مدينتا سخنين وعربة وقرى دير حنا والمغار وكوكب أبو الهيجا، وفي هذه البلدات يعيش أكثر من ٩٥ ألف نسمة.

وتتراوح نسب البطالة في منطقة شفاعمرو ما بين ٤٣٪ وحتى ١٠٠٪، أقلها في مدينة شفاعمرو- ٧٤٪، أما في مدينة طمرة فالنسبة ٩٩٪، وفي هاتين المدينتين يعيش قرابة ٧٥ ألف نسمة.

ووجدنا في منطقة الشاغور (الجليل الأوسط) حيث يعيش قرابة ٤٥ ألف نسمة، نسبة بطالة في حدود ٦٥٪ بالمعدل، فمثلا كبرى هذه القرى، مجد الكروم، تبلغ نسبة البطالة فيها ٦٦٪، ودير الأسد ٦٤٪.

وأقل نسبة بطالة في المجتمع العربي ووجدناها في مدن وقرى جنوب منطقة المثلث، وهي المنطقة الأقرب إلى منطقة تل أبيب الكبرى، حيث تراوحت نسب البطالة ما بين ١٧٪ كما هو حال مدينة الطيرة (٦٦ ألف نسمة)، وحتى ٤٧٪ كما هو في مدينة الطيبة (٤٣ ألف نسمة). كما أن نسبة البطالة في مدينة قلنسوة (٣٣ ألف نسمة) بلغت ٢٩٪.

وهذا العرض السريع الذي يستعرض حال قرابة نصف الفلسطينيين في إسرائيل، يؤكد أن نسبة البطالة التي يقدرها مكتب الإحصاء المركزي هي أقل بكثير من الحقيقة، وعلى أساس هذه المعطيات بالإمكان القول، إن نسبة البطالة بين العرب تفوق ١٠٪. وهذا يعني استنادا إلى كون نسبة البطالة ٤٪، في حين أن نسبة القوى العاملة العربية تعادل ١٥٥٥٪، أن نسبة البطالة بين اليهود تقل عن ٢٩٪.

وللتأكد من هذا الاستنتاج، فحصنا نسب البطالة في المناطق اليهودية الكبرى، وخاصة منطقة تل أبيب الكبرى "غوش دان"، التي يعيش فيها ٤ ملايين نسمة، من بينهم حوالي ٧٥ ألف عربي، بمعنى أن في هذه المنطقة يعيش ٦٠٪ من اليهود الإسرائيليين. ووجدنا في هذا الفحص أن البطالة في مدينة تل أبيب ٢٧٪، ومرات غان ٢٣٪، وريشون لتسيون ٣٪، وهرتسليا ٢٧٪، ووعنانا ١٧١٪، وبيوت تكفا ٢٩٪، وسافيون ٠٧٪، وموديعين ٢٩٪ وحولون ٢٩٪.

ووجدنا نسبة بطالة أعلى في منطقة حيفا، ففي مدينة حيفا ٣٨٪ (نسبة العرب في المدينة أكثر من ١٥٪)، وفي بلدات الضواحي، كريات اتا (كفر اتا) ٤٩٪، وكريات موتسكين ٤٪.

قال تقرير مكتب الإحصاء المركزي إن نسبة البطالة في إسرائيل هبطت في الشهر الأخير من العام الماضي ٢٠١٧، إلى مستوى ٤٪، بعد أن كانت في شهر تشرين الثاني الذي سبق ٤٣٪. وحسب مكتب الإحصاء، فإن نسبة البطالة بين اليهود وهدهم في حدود ٣٧٪، بينما نسبة البطالة بين العرب ٥٪. إلا أن الواقع الذي تعكسه تقارير سلطة التشغيل يبين بشكل واضح، أن نسبة البطالة في المجتمع العربي تتجاوز ١٠٪. كما أن تقارير بحثية أكدت أن نسبة البطالة الحقيقية في إسرائيل من المفترض أن تكون أعلى، بعد احتساب من لا ينخرطون أصلا في سوق العمل، أو أولئك الذين يعملون قسرا في وظائف جزئية، كونهم لا يجدون وظائف كاملة تناسبهم.

وحسب التقرير، فإن عدد المنخرطين في سوق العمل في إسرائيل بلغ مع نهاية العام الماضي ٣٣٦٢ مليون نسمة، ونسبة المنخرطين في سوق العمل في الربع الأخير من العام الماضي، من جيل ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما، ارتفعت إلى ٦١٥٦٪ مقابل ٦١٩١٪ في الربع الثالث من العام، أما نسبة الانخراط في سوق العمل، في الشريحة العمرية ما بين ٢٥ عاما إلى ٦٤ عاما، فقد بلغت ٨٠٣٪، مقابل ٧٩٩٪.

كما دلّ التقرير على زيادة طفيفة في نسبة الذين يعملون في وظائف جزئية بشكل قسري، من ٢٪ في الربع الثالث إلى ٢٣٪ في الربع الأخير من العام ٢٠١٧، وعلى أن النساء يشكلن ثلثي العاملين في الوظائف الجزئية قسرا. وتجاوز عدد العاملين الذين يعملون من خلال شركات قوى عاملة، وظروف استبدادية، ومن دون ضمانات اجتماعية، ٣٨ ألف عامل، مقابل ٣٦ ألف عامل في الربع الثالث من العام.

وقال التقرير إن عدد العاملين في قطاع التقنية العالية، بكافة فروعها، بلغ ٣٠٤ آلاف عامل، ثلثاهم من الرجال.

في حين قال تقرير آخر لسلطة التشغيل إن العام الماضي ٢٠١٧، شهد تراجعا واضحا في أعداد طالبي العمل، في مكاتب السلطة، حيث أن إجمالي الذين توجهوا إلى مكاتب التشغيل في العام الماضي بلغ ٤٠٦ آلاف عامل، من بينهم أكثر من ٢٥٥ ألف عامل، كانوا من مستحقي مخصصات البطالة، ما يعني أنهم كانوا في مرحلة انتقالية من عمل إلى آخر، في حين أن قرابة ١٢٣ ألف شخص هم من مستحقي مخصصات ضمان الدخل، ما يعني أنهم إما من العاطلين عن العمل المزمين، أو أنهم في جيل متقدم من السن من الذين يصعب إيجاد أماكن عمل لهم، بينما كان عدد الذين توجهوا إلى مكاتب التشغيل، بطلب إيجاد فرصة عمل، دون أن يكونوا مستحقين لمخصصات بطالة أو ضمان دخل، قرابة ٢٨ ألف عامل.

ويشار إلى أن مخصصات البطالة يستحقها من أتم عمر ٢٨ عاما، ولفترة زمنية لا تتعدى شهرين. ثم يبدأ الاستحقاق في الارتفاع تدريجيا، حتى فترة سبعة أشهر، لمن تجاوز عمره ٣٥ عاما، ما يعني أن الكثير من الشرائح الشبابية العاطلة عن العمل، لا تتوجه لمكاتب التشغيل.

### نسبة البطالة بين العرب أعلى

وكما ذكر، يدعي تقرير مكتب الإحصاء أن نسبة البطالة بين العرب ٥٪، مقابل ٣٧٪ بين اليهود وحدهم، ولغرض هذا التقرير، فحصنا نسبة البطالة الرسمية على مستوى المدن والبلدات العربية، وأيضاً اليهودية لغرض المقارنة، وهذا وفق ما تنشر سلطة التشغيل، وآخر تقرير لها عن شهر كانون الأول، الأخير

## وثيقة جديدة للجنة المتابعة العليا لشؤون فلسطيني ٤٨؛ نسعى لإقامة شبكة تضامن دولية لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل

والمشاريع المقترحة) للشعب الفلسطيني على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، في مقدمها مشروع قانون القومية.

### "مشروع قانون القومية"

حظي مشروع القانون هذا، الذي يقصد به أن يكون ذا مكانة دستورية، بتأييد حكومي، ويشكل تهديدا جديدا للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، لأنه ينطوي على سلسلة من المشاكل الجوهرية، أولا وقبل كل شيء، يرسخ القانون الهوية الدستورية لدولة إسرائيل كدولة يهودية حصرية، حيث يحق للشعب اليهودي فقط ممارسة حق تقرير المصير. ويصن مشروع القانون أيضا على أن رموز الدولة - وكلها مستمدة من الدين اليهودي والتراث - سيكون لها وضع دستوري، وعلاوة على ذلك، فإنه يوفر للدولة سلطة "للسماح للمجتمعات المحلية، بما في ذلك أعضاء الجماعات الدينية أو الوطنية، بإنشاء مستوطنات مجتمعية منفصلة"; وهذا من شأنه أن يسمح بفصل شامل وغير مشروط في مجال التخطيط والبناء على أساس الدين والجنسية. كما سيمنال القانون من مكانة اللغة العربية، ويجوؤها من لغة رسمية إلى لغة ذات وضع "خاص". فاللغة العربية هي عنصر أساس في ثقافة وتقاليد وهوية الأقلية العربية الفلسطينية، في حين أن اللغة العربية أقل حضورا من العبرية في المشهد اللغوي الإسرائيلي، وإزالة هذا الحق الجماعي الثقافي يمثل سابقة خطيرة يمكن أن تكون لها عواقب بعيدة المدى.

وفي حال تمريره فإن هذا القانون سيلحق ويعيق أوجه عدم المساواة القائمة بين اليهود والعرب الفلسطينيين في إسرائيل. وبما أنه ينشئ الانتماء القومي اليهودي كأساس للاحتيازات الجماعية، فإنه قد يحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على البت بنزاهة. وبالنظر إلى أن مشروع القانون لا يشير إلى القيم الديمقراطية أو الأقلية العربية، فمن الواضح أن القصد من مشروع القانون هو ضمان تفوق الطابع اليهودي للدولة على القيم الديمقراطية وحقوق الأقليات. ومن شأن هذه الخطوة أن تؤدي إلى تقييد قانوني رسمي لصالح الأغلبية اليهودية وعلى حساب الأقلية العربية. ومن شأن هذا الأسس الدستوري للتمييز الذي تفرضه الدولة أن يزيد من تآكل حقوق المواطنة المتساوية التي يحق للفلسطينيين الحصول عليها على أساس فردي. ومن المرجح أن يعقم الخلاف بين المواطنين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل. والواقع أن مرور - الذي يبدو محتملا - يمكن أن تكون له تداعيات سلبية بعيدة المدى على العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل وعلى الطابع الديمقراطي لإسرائيل. والأهم من ذلك أن هذا التشريع يشكل انتهاكا مباشرا للقانون الدولي.

وأشارت الوثيقة إلى أن لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، التي ترصد الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، التي ترصد اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، تتومان بمراجعة دورية لامثال إسرائيل لهذه الاتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها إسرائيل. وقدمت ملاحظاتها الختامية بعد الاستماع إلى موقف دولة إسرائيل فيما يتعلق بالعديد من القوانين المذكورة واستعراض التقارير المقدمة من منظمات حقوق الإنسان، وقد حثت هذه اللجان، بعد مراجعاتها في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، دولة إسرائيل على إلغاء العديد من هذه القوانين العنصرية والتمييزية.

### خلاصة

وخلصت الوثيقة إلى ما يلي: الفلسطينيون في إسرائيل هم في الوقت نفسه جزء من الشعب العربي الفلسطيني ومن المواطنين في إسرائيل. ومنذ قيامها، فرضت إسرائيل سياسات التمييز المنهجي ضد المواطنين الفلسطينيين وهي تصميم وتنمهم من ممارسة حقوقهم الأساسية. لقد تعرض الفلسطينيون في إسرائيل للتمييز المنهجي منذ تاسيس الدولة في القانون، ولكن بشكل أساسي في الممارسة وعلى مستوى صنع السياسات. غير أنه في السنوات الأخيرة، تزايد التمييز في القوانين كما هو مبين في القائمة السابقة للقوانين والمشاريع التمييزية والعنصرية التي لا تغطي سوى مجموعة فرعية من مجموع التشريعات التي تم إصدارها ضد الفلسطينيين في إسرائيل، ذلك أن آثار سياسة الدولة تجاه الأقلية القومية موجهة ضد جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية، وتستهدف سلبا جميع أفراد المجتمع الفلسطيني، من الزعيم السياسي إلى النشطاء؛ من الرجال إلى النساء؛ من المحتجزين إلى الأطفال، مما يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم.

إن المكانة القانونية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل تتدهور بشكل متزايد مع سعي الدولة إلى زيادة ترسيخ التزامها الحصري بمواطنيها اليهود. ويشكل المناخ السياسي الحالي في إسرائيل تهديدا خطيرا للحقوق الأساسية للأقلية الفلسطينية، وللبرلمانيين الذين يمثلون الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، ومنظمات حقوق الإنسان، والنشطين السياسيين المناهضين للاحتلال والسياسات الحكومية التمييزية. فمن شأن الأحكام التمييزية وغير الديمقراطية المتضمنة في هذه القوانين أن تنتهك بشدة حقوق الفلسطينيين في إسرائيل.

وبناء على ذلك، تدعو لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل المجتمع الدولي إلى حث حكومة إسرائيل على إلغاء القوانين العنصرية والتمييزية المفصلة في هذه الوثيقة، وتنفيذ الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمتصلة بهذه القوانين والممارسات، ورفض مشروع قانون القومية، وتعزيز الحق في المساواة لجميع المواطنين في قوانينها الأساسية وحظر التمييز القائم على الانتماء القومي والعرق والدين ونوع الجنس.

أصدرت اللجنة المتابعة العليا وثيقة لمناسبة اليوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل أكدت فيها أن مطالب هؤلاء الفلسطينيين هي إلغاء القوانين العنصرية والتمييزية، وتنفيذ الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمتصلة بهذه القوانين والممارسات، ورفض مشروع قانون القومية لأنه يجل الفلسطينيين من مواطني الدولة مواطنين من الدرجة الثانية، وتعزيز الحق في المساواة لجميع المواطنين في القوانين الأساسية وحظر التمييز القائم على الانتماء القومي والعرق والدين ونوع الجنس.

وتحت عنوان "خلفية" جاء في الوثيقة:

إن المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي خرم من وطنه عام ١٩٤٨، خلال النكبة. وأضحت الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني من اللاجئين، لأول مرة على يد العصابات الصهيونية وفي وقت لاحق من قبل الجيش الإسرائيلي. بقي نحو ١٥٣ ألف فلسطيني داخل إسرائيل في عام ١٩٤٨ وأصبحوا مواطنين في الدولة. هجر حوالي زعيمهم داخليا، بعد أن أجبروا على مغادرة قراهم ومنازلهم المدمرة، فضلا عن كونهم جزءا من العالم العربي، فالمواطنون العرب الفلسطينيون في إسرائيل يمثلون أقلية قومية وطنية وثقافية ودينية، أقلية وطن في إسرائيل.

حتى منتصف عام ١٩٦٦ فرضت دولة إسرائيل الحكم العسكري على مواطنيها العرب. وخلال هذه الفترة التي شهدت قيودا صارمة على حرية الحركة، ومجازر وهجرا، ومصادرة أراض، واصلت جماهيرنا العربية النضال من أجل الحفاظ على هويتها ولغتها وانتمائها لشعبها، والتأكيد على حقوقها. وبلغت ذروة هذا النضال يوم ٣٠ آذار ١٩٦٦، يوم الأرض الخالد، عندما اندلعت الاحتجاجات بعد أن أعلنت الحكومة عن نيتها مصادرة مساحات واسعة من الأراضي التي يملكها العرب في الجليل. وأصبح يوم الأرض منعطفا تاريخيا في مسيرة جماهيرنا، وشكل تحولا جذريا في نضالنا الوطني من أجل حقوقنا في وطننا الذي لا وطن لنا سواه. واستمر هذا النضال، وهناك اليوم نحو ١٩٠ مليون مواطن فلسطيني، يشكلون حوالي ٢٠ بالمئة من سكان إسرائيل. وعلى الرغم من تعريف هذا المجتمع بموجب القانون الدولي كأقلية، ترفض إسرائيل منحهم الاعتراف أو الحماية القانونية كأقلية قومية.

وقدم للوثيقة رئيس لجنة المتابعة العليا محمد بركة، فقال:

شكلت الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل على مدار السنوات الأخيرة هدفا أساسيا لحملة القمع والتحرش والتزديتة، كجزء من الجهود الصهيونية والإسرائيلية العامة وسياسات الرقابة القاسية ونزع الشرعية عن الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية في تقرير المصير والعودة والمساواة و وطنهم. وتحقق هذه الحملة التي تقومها الحكومة الإسرائيلية تماما كبيرا في الحيز العام وفي الحيز القانوني، فهذا هو الاتجاه الطائفي في مجال التشريع، إذ يجري تقيويض المبادئ الأساسية للديمقراطية - بما في ذلك العملية الديمقراطية نفسها - على نحو كبير، ويتم ضرب مبادئ حرية التعبير، ونظام الضوابط والتوازنات في الحكومة، واستقلال القضاء، وقد اضطرت الأقلية العربية مرارا إلى الدفاع عن شرعيته ومكانتها وحرية النشاط السياسي وحقوق المواطنة الأساسية.

إن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل هي الهيئة التمثيلية الرسمية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وتشمل جميع الأحزاب السياسية، وأعضاء الكنيست العرب، ورؤساء البلديات العربية ورؤساء المجالس المحلية العربية، ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، عقدنا "أيوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل"، حيث نسعى إلى إقامة شبكة تضامن دولية لدعم حقوقنا الأساسية. وسيعقد هذا العام في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٨، وسوف يركز على رفع مستوى الوعي في المجتمع الدولي حول التشريعات العنصرية والتمييزية، ومشروع قانون أساس (مادة دستورية) اقترح مؤخرا بعنوان: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي (قانون القومية). وستقدم هذه الوثيقة لائحة موجزة عن بعض التشريعات الحديثة وصفا أكثر إسهابا لمشروع قانون القومية، ونأمل الانضمام إلينا في الانخراط في أنشطة دعم حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل يوم ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٨.

### قوانين التمييز العنصري

وجاء في الوثيقة: تعزف اسرائيل نفسها، في القانون وفي الممارسة، ك "دولة يهودية وديمقراطية"، في حين أن النض الإسرائيلي الأكثر ليبرالية، في قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية (١٩٩٢)، يمنح الحماية من انتهاكات ل"حياة أو هيبة أو كرامة" المواطنين، وهذا الحق مشتق من قيم إسرائيلية كدولة يهودية. هذا النض لا يتضمن الاعتراف بالحقوق الأساسية في المساواة والتحرز من التمييز، لا بل يؤكد الطابع اليهودي للدولة. إن عدم وجود ضمان صريح للحق في المساواة في القانون الأساسي أو في أي قانون يجعل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل عرضة للتمييز. ويعتمد إنفاذ المساواة على تفسير المحكمة الإسرائيلية العليا للوقائع والقانون على أساس كل حالة على حدة. وفي حين أن إسرائيل تعرف نفسها أيضا بأنها "ديمقراطية"، ففي الواقع هذا يترجم في كثير من الأحيان إلى طغيان الأغلبية اليهودية.

وعلى مدى العقود السبعة الماضية، سن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) عددا من القوانين التمييزية وغير الديمقراطية. وهذا يؤثر سلبا على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقدمت الوثيقة قائمة بأكثر التشريعات ضررا (القوانين

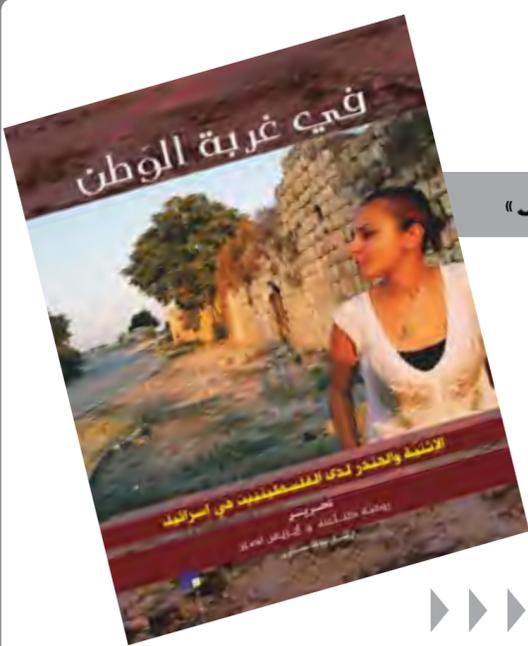
## صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



## التعليم العالي لا يحمي من السقوط في دائرة الفقر!

\*ارتفاع بحوالي ٥٠% في نسبة العائلات الإسرائيلية الفقيرة التي فيها عامل واحد درس ١٦ عاما في حياته \*مجلس التعليم العالي: أعداد الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية ارتفعت بنسبة ٦٠% خلال ٦ سنوات \*الإحصائيات لا تشمل قرابة ١٧ ألف طالب عربي يتعلمون في الضفة والخارج \*ارتفاع نسبة الأكاديميين العرب لا يسقط الحواجز الموضوعه أمامهم في سوق العمل!

ارتفاع مستوى الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية، ولو أنها ما تزال بحدوة واسعة جدا عن المستوى القائم بين اليهود. لكن العامل الأكبر في السنوات الأخيرة هو أن الكثير من الحواجز التي كانت قائمة أمام انخراط الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية قد خفت وإن ما تزال موجودة.

ويؤكد تقرير "أدفا" أنه بموجب تقرير الفقر الإسرائيلي الرسمي الصادر في نهاية العام الماضي عن العام ٢٠١٦، فإن نسبة الفقر بين العائلات التي لديها عامل واحد درس حتى ٩ سنوات مدرسية، هبطت من ٣٦% في العام ٢٠١٠، إلى ٢٢% في ٢٠١٦. بينما نسبة العائلات الفقيرة، التي لديها عامل واحد درس ١٦ سنة، بمعنى مع تعليم جامعي، ارتفعت من ١٣% في العام ٢٠١٠ إلى ١٧% في العام قبل الماضي.

ويقول التقرير ذاته إنه في حين أن ٤٤% من خريجي المرحلة المدرسية بجيازتهم شهادة "بجروت"، وهي توارى شهادة التوجيهي، فإن نسبة الشريجين الذين تولههم شهادة "النجروت" التي بجيازتهم للدخول إلى سلك التعليم العالي باي مستوى كان، بلغت ٣٨%، وفي نهاية المطاف فإن ٣٢% فقط يتجهون إلى الجامعات والكليات.

لكن هذه النسب ليست متساوية، بل تتأثر من الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية، واستنادا إلى تدرج القوة الاقتصادية الاجتماعية إلى عشر مراتب، يتبين أن نسبة الشبان والشابات الذين يتجهون إلى التعليم العالي، وهم من عائلات في الشرائح الأربع الأقر، تبلغ ٢٣%، وترتفع النسبة لدى الشرائح الأغلنى والميسورة، وهي في الدرجات الثلاث العليا، إلى ما يزيد عن ٥٣%.

وبحسب مجلس التعليم العالي، فإن أعداد الطلاب للقب الجامعي الأول حققت المعدلات المقبولة في العالم، من حيث نسبة الطلاب الذين يتجهون إلى التعليم العالي، ولا يبدو أن هذه النسب ككل سترتفع في السنوات المقبلة.

**ارتفاع حاد في أعداد الطلاب العرب**  
وكان مجلس التعليم العالي أصدر قبل فترة وجيزة معطيات حول أعداد ونسب انخراط الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية، يتبين منها أن أعدادهم ارتفعت بنسبة ٦٠% العام ٢٠١٠ وحتى العام قبل الماضي ٢٠١٦، وكذا أيضا نسبتهم من إجمالي الطلاب في المعاهد الإسرائيلية العليا. إلا أن هذه الإحصائيات لا تأخذ بعين الاعتبار آلاف الطلاب العرب الذين يدرسون في الضفة الغربية وخارج البلاد، كما أن سلسلة من العوامل تتشابك في هذا الارتفاع الحاصل، ومن أبرزها أن هناك من تنبه إلى المسائل الاقتصادية التي يتكبدها قطاع التعليم العالي الإسرائيلي والاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة هذا الكم من الطلاب في الخارج الذين بالإمكان استيعابهم.

ويقول تقرير مجلس التعليم العالي أنه منذ العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠١٦، ارتفعت أعداد الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية بنسبة ٦٠% في مرحلة القبول والجداء، وبالمعدل ارتفعت أعداد الطلاب العرب في كل المراحل الدراسية في الجامعات والكليات بنسبة ٧٨%، وذلك من ٢٦ ألف طالب في العام ٢٠١٠، إلى ٤٧ ألف طالب في العام الدراسي الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧.

ومن حيث النسب المئوية، فإن نسبة الطلاب العرب من مجمل الطلاب في الملقب الأول، ارتفعت من ١٠% في العام ٢٠١٠ إلى ١٦% في العام الجامعي الماضي. كما ارتفعت نسبة الطلاب العرب للقب الثاني في الفترة ذاتها من ١٣% إلى ١٣% ما يعني أكثر من الضعفين. كما ارتفعت نسبة الطلاب العرب للقب الثالث في الفترة ذاتها من ٣% إلى ٦%، ولكن تبقى هذه النسب أقل بكثير من نسبة العرب في الشريحة العمرية التي تدرس في الجامعات وهي في حدود ٢٤% من دون القدس والجولان المحتلين، ومع هاتين المنطقتين ترتفع النسبة إلى ٢٦%.

ويشار هنا إلى أن كل هذه الإحصائيات تتعلق فقط بأعداد الطلاب الجامعيين العرب في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية، بينما حسب تقديرات ليست رسمية يتراوح عدد الطلاب الجامعيين العرب في الضفة المحتلة والأردن وأوروبا، ما بين ١٦ - ١٧ ألف طالب، من بينهم حوالي ٧ آلاف طالب في جامعات الضفة، والتجمع الأضخم منهم في الجامعة الأميركية في جنين، التي بحسب التقديرات يتجاوز عدد طلاب الداخل فيها ٤٥٠٠ طالب، ثم في جامعة النجاف (نابلس) التي يبلغ عدد أعضاء طلاب الداخل فيها حوالي ١٣٠٠ طالب وطالبة، كما أن مئات الطلاب يتعلمون في جامعات الخليل وبيت ريت وطولكرم وبيت لحم.

**خلفية ارتفاع نسبة الطلاب العرب**  
حسب التقديرات فإن ٧ آلاف طالب يدرسون أيضا في الجامعات الأردنية، وهذا يعد هبوطا إلى النصف تقريبا، إذ كانت التقديرات لتحقق قبل سنوات قليلة عن وجود حوالي ١٣ ألف طالب من الداخل في الجامعات الأردنية، ولكن التراجع بدأ مع افتتاح الجامعة الأميركية في جنين، وتسهيل انتساب طلاب الداخل إلى جامعات الضفة.

وتتشابك مع وراء هذا الارتفاع الكبير في نسبة الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية عدة عوامل. فعلى مر السنوات هناك ارتفاع مستمر في نسبة الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية بفعل تطور المجتمع، وأيضا



البحث عن طعام في القمامة في تل أبيب.

### تقرير جديد لمركز «أدفا»:

## السياسة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية لم تساعد على سد الفجوات الاجتماعية!

\*الفجوات الاقتصادية بين شرائح المجتمع اتسعت، فمعدل مداخيل عائلات الشرائح العليا يعادل ١٢ ضعف معدل مداخيل عائلات الشرائح الدنيا \*الخروج إلى العمل لم يساعد على الخروج من دائرة الفقر \*معدل رواتب العرب يعادل نصف معدل رواتب اليهود الأشكناز\*

العليا، مثل استيراد السيارات، الذي سجل في السنوات الثلاث الماضية مستويات غير مسبوقة، وبلغ عددها حوالي ٨٠٠ ألف سيارة في السنوات الثلاث مجتمعة. ويقول التقرير إن هذا رفع من مستوى معيشة الشرائح الوسطى العليا، والشرائح العليا، ولكن هذا لم يكن شاملا لكافة الشرائح.

ويضيف التقرير أن الوجه الآخر لرفع مستوى معيشة الشرائح العليا، كان اتساع حجم الوظائف الخدماتية برواتب متدنية، مثل خدمة المطاعم والبيوت والحراسة والتنظيف، وهذه وظائف لخدمة الشرائح الميسورة عادة، وهذا ساهم في الفجوات الاجتماعية الكبيرة، وحقائقه أن الخروج إلى سوق العمل، لم يكن يعني خروجاً فورياً من دائرة الفقر، أضف إلى هذا، أن ٢٥% من أفراد العائلات التي فيها عامل واحد في جيل العمل ويعمل، يعملون في وظائف من دون ضمانات اجتماعية، بمعنى تأمين تقاعدي، وهذه إشارة إلى العاملين في الوظائف غير المستقرة، أو لدى شركات القوى العاملة ذات شروط العمل الاستبدادية.

وكان تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي (مؤسسة التأمين الوطني)، الذي نُشر في نهاية العام الماضي ٢٠١٧، عن العام ٢٠١٦، قد أظهر أن الفقر سجل ارتفاعاً طفيفاً على مستوى الأفراد، وتراجعا في نسبة العائلات، مقارنةً بنسبته في العام الذي سبق ٢٠١٥. وهذا يدل على أن الفقر بات أكثر في العائلات كشيخة الأولد، إلا أن الفقر بقي أكثر عمقا بين العرب، ففي حين "انقذت" المخصصات الاجتماعية قبل سنوات قليلة ١١% من العائلات العربية، فقد هبطت النسبة في ٢٠١٦ إلى ٦%، في حين أن المخصصات ذاتها "انقذت" ٤٦% من العائلات اليهودية. وحسب تقرير الفقر ذاته، فإن عدد الذين تحت خط الفقر في العام ٢٠١٦، بلغ ١٨٩ مليون نسمة، من بينهم ٣٩% من العرب، في حين أن نسبتهم وفق التقرير الذي يستند على تعداد سكاني يشمل القدس والجولان المحتلين، ٢١% من السكان. كذلك قال التقرير إن عدد الأطفال الفقراء وحدهم، بلغ ٤٨٣ ألف طفل، وعدد العائلات الفقيرة بلغ ٤٦٣ ألف عائلة.

وقال التقرير إن الفقر بين الجمهور العام ارتفع من ٢١% في العام ٢٠١٥، إلى ٢٢% في العام ٢٠١٦. إلا أنه هبط على مستوى العائلات، من ١٩% في العام ٢٠١٥ إلى ١٨% في العام ٢٠١٦، وعلى مستوى الشرائح، فقد هبط الفقر بين عائلات إجمالي اليهود من ١٣% في العام ٢٠١٥ إلى ١٣% في العام ٢٠١٦. بيد أن الفقر بين عائلات الحريديم وحدهم ارتفع من ٤٦% إلى ٤٥%، ما يؤكد أن الفقر بات يتركز أكثر في العائلات كثيرة الأولد.

وبموجب تقرير الفقر ذاته، فقد سجل الفقر بين العرب هبوطا، ولكن ازداد عمقا، فقد هبط الفقر على مستوى الأفراد من ٥٤% في ٢٠١٥ إلى ٥٢% في ٢٠١٦، وعلى مستوى العائلات، هبطت النسبة من ٥٣% إلى ٤٩%. وبين الأطفال من ٦٥% إلى ٦٢% في العام ٢٠١٦. ولكن على الرغم من هذا التراجع، الذي قد يكون متأثرا من رفع الحد الأدنى من الأجر، ومن رفع طفيف لمخصصات الأولد، التي تتلقاها العائلات عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، فإن الفقر ما زال أعمق بين العرب، إذ كما ذكر، فإن المخصصات الاجتماعية انتشلت ٦% من العائلات الفقيرة العربية إلى ما فوق خط الفقر، بينما كانت النسبة بين اليهود أكثر من ٤٥%.

٥٣٠٠ شيكل، زيادة بنسبة ٦% عما كان من قبل، وهو ما يعادل ١٥٥٠ دولارا (بموجب سعر صرف ٣.٤٢ شيكل للدولار). إلا أنه بعد فحص عدة سنوات للورا، يتبين أنه على الرغم من رفع الحد الأدنى من الرواتب بنسبة ٤٨% خلال ٦ عاما، إلا أنه ما زال عند مستواه مقارنة بمعدل الرواتب العام، فقد كان الحد الأدنى من الرواتب في العام ٢٠١٥، يعادل ما نسبته ٥٠% من المعدل العام للرواتب، وفي شهر كانون الاول من العام الماضي بلغت النسبة ٥١%، من معدل الرواتب.

وقد شهد الحد الأدنى من الرواتب جمودا ابتداء من العام ٢٠٠٢، وحتى العام ٢٠١١، باستثناء ارتفاعات هامشية، حتى بدأ في مسار ارتفاع تدريجي، وحتى مطلع العام الماضي ٢٠١٧، حينما بلغ مستوى ٥ آلاف شيكل، ثم ٥٣٠٠ شيكل في آخر شهر من العام الماضي.

ولأن رواتب النساء هي الأقل، ونسبة تقاضيهن رواتب الحد الأدنى أعلى، فقد تل تقرير "أدفا" على أنه منذ العام ٢٠١٠، وحتى العام ٢٠١٥، كانت نسبة ارتفاع رواتب النساء أكثر من الرجال. ففي العام ٢٠١٠، كانت ١٨% من النساء العاملات يتقاضين رواتب أعلى من معدل الرواتب، وارتفعت النسبة في العام ٢٠١٥ إلى ٢٦% (بمعنى زيادة بنسبة ٤٠%). أما الرجال ففي العام ٢٠١٠ كان ٣٧% منهم يتقاضون رواتب أعلى من المعدل العام، وارتفعت النسبة في العام ٢٠١٥ إلى ٤٤% (زيادة بنسبة ٧%).

وكما على مر السنوات، فعلى رأس سلم تدرج معدل الرواتب، نجد الرجال اليهود الأشكناز- حوالي ١٥١٠٠ شيكل، وهو يعادل ١٥٥% من معدل الرواتب العام، والرجال الشرقيين- ١٤٤٠٦ شواكل، وهو ما يعادل ١٤٨% من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب الرجال العرب بلغ ٧٥٠٠ شيكل، ما يعادل ٧٦% من معدل الرواتب الذي كان قائما في العام ٢٠١٦، وهذا يعني أن معدل رواتب العرب هو نصف معدل رواتب الرجال الأشكناز.

ويتبقى الشريحة الأكثر غننا في معدلات الرواتب هي النساء العربيات، اللاتي بلغ معدل رواتبهن في العام ٢٠١٦، حوالي ٥ آلاف شيكل، وهو ما يعادل ٥١% من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب النساء اليهوديات من الأشكناز، يزيد بقليل عن ٩ آلاف شيكل، وهذا ٩٣% من معدل الرواتب العام، والنساء اليهوديات الشرقيات ٨٦٤٠ شيكلا، ما يعادل ٨٩% من معدل الرواتب العام.

وبعد دمج معدل الرجال والنساء، نجد أن معدل رواتب الأشكناز في حدود ١٣١% من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب اليهود الشرقيين ١١٤%، ومعدل رواتب العرب ٦٧% من معدل الرواتب العام.

**يتنازلون عن وجبات وأدوية**  
يستعرض تقرير "أدفا" جوانب الفقر المدقع لدى شرائح في المجتمع ككل، وبالذات جانب شكل الإدارة المالية للعائلات الأشد فقرا، إذ يقول التقرير إنه في العام ٢٠١٣، قال قرابة ٣٩% من الفقراء من أبناء ٢٠ عاما وأكثر، إنهم تنازلوا عن وجبات غذائية، بسبب صعوبات مالية، وهذه النسبة بقيت شبه ثابتة في السنوات التالية.

ويقول التقرير إنه صحيح أن الاقتصاد سجل في السنوات الماضية ارتفاعا في النمو، إلا أن هذا النمو في قسم كبير منه ارتكز على الاستهلاك الفردي للشرائح

قال تقرير جديد لمركز "أدفا" للقضايا الاقتصادية الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية التي يقودها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووضع أسسها حينما كان وزيرا للمالية في حكومة أريئيل شارون في العام ٢٠٠٣، ساهمت في اتساع الفجوات الاقتصادية. فرغم ارتفاع مستوى المداخيل لكافة شرائح المجتمع، إلا أن الفجوات الاجتماعية بقيت قائمة، وحتى أنها اتسعت.

ويقول التقرير إن الحكومة خفضت صرفها خلال السنوات على الجوانب الاجتماعية، من حيث حجم الصرف مقارنة بحجم الناتج العام، فمثلا، بلغ حجم الصرف على القضايا الاجتماعية، التي من شأنها أن تساعد الشرائح الفقيرة، مثل المخصصات الاجتماعية من شيوخة وبطالة وعائلات من دون مداخيل، ما يعادل ١٦% من حجم الناتج العام، بينما معدل هذه النسبة في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD بلغ ٢١%، وهذا انعكس، حسب تقارير سابقة، في ارتفاع الصرف الفردي المباشر على قطاعي الصحة والتعليم، ما زاد أكثر من الفجوات الاجتماعية بين الشرائح المختلفة. كما يشير التقرير إلى أن ارتفاع مستوى المعيشة لم يكن متساويا بين السكان، إذ أنه كان أعلى بدرجات كبيرة لدى الشرائح العليا، وبدرجة أقل بكثير لدى الشرائح الفقيرة. وكما سترى فإن جزءا كبيرا من اتساع الوظائف في سوق العمل، كان في جانب تقديم الخدمات للشرائح العليا.

**ارتفاع الرواتب واتساع الفجوات**  
ويقول تقرير "أدفا" إنه منذ العام ٢٠١٢، وحتى الآن، ارتفعت مداخيل جميع الشرائح الاجتماعية، وحسب التدرج الاقتصادي الاجتماعي في درجته العشر، بما بين ١٠% إلى ١٧%، وعلى الرغم من هذا، فإن الفجوات في المداخيل بقيت قائمة في العام ٢٠١٦، واستمرت في العام التالي، ففي حين بلغ معدل الدخل الشهري غير الصافي لعائلة من الشريحة الأغنى (في الدرجة العاشرة) في العام ٢٠١٦، ما يلامس ٥٩ ألف شيكل، فإن معدل دخل العائلة غير الصافي في الشريحة الأشد فقرا (الأولى) يلامس ٤٩٠٠ شيكل، وهذه فجوة بـ ١٢ ضعفا. ويشار إلى أن التدرج يتم وفق معدلات المداخيل للعائلة، وليس بحسب أعداد السكان، ما يعني أن أعداد السكان في الشرائح الفقيرة الدنيا أعلى بما لا يقاس عن هم في الشرائح الوسطى العليا، والشرائح العليا. ويقول التقرير إن الفجوات قائمة أيضا داخل الشرائح الميسورة والغنية، ففي الدرجة العاشرة العليا، فإن معدل مدخول العائلات الـ ١٠% الأعلى لهذه الشريحة، يبلغ ما يقارب ١١٤ ألف شيكل شهريا، بينما معدل مدخول العائلات الـ ٩٠% الأخرى في ذات الشريحة أقل من ٥٢ ألف شيكل.

وأجرى مكتب الخبير الاقتصادي الرئيسي مسحا بالتعاون مع مكتب مسؤول التشغيل في وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، ومن بين نتائج المسح أن الطلاب العرب حققوا في السنوات الأخيرة ارتفاعا في معدلات النجاح في امتحان الدخول للجامعات والكليات الإسرائيلية، المسمى "سبيخومتري" (مقياس القدرة الذهنية)، وخاصة في المستويات التي تؤهل للدخول إلى علوم التقنيات العالية، على الرغم من استمرار وجود فجوة لصالح اليهود، ومعروف أن الطلاب العرب يواجهون صعوبات في هذا الامتحان بفعل اللغة، إذ إن الترجمة العربية ليست بذلك المستوى، عدا عن أن الامتحان يرتكز على مناهج التعليم العبري وليس العربي.

الشهر الأخير من العام ٢٠١٧، إذ ارتفع إلى مستوى

## قسم التحقيق مع الشرطة في تقريره الأخير:

# «ماحش» يتهم ضحايا عنف الشرطة بـ«قصور في المعرفة والثقة»!



دورية راجلة من شرطة الاحتلال في القدس المحتلة.

تستخدمها «النظرية الماحشية» للتمييز ما بين الفعل المخالف لأنظمة الانضباط، وتلك الأفعال التي تتجاوز الأسقف الجنائية، وكيف أنه تمت بلورتها والتوصل إليها «من خلال ٢٥ عاما من التجربة والعمل»، هذا مع أنه «هناك حاجة لإدانة ظاهرة استخدام القوة المفرطة من قبل عناصر الشرطة»، وكذلك عن أن «هناك فهما مهنيًا لكون عناصر الشرطة يعملون في أوضاع مركبة ويتم إرسالهم إلى مهمات تستوجب الاحتكاك والمواجهة مع مواطنين، ويتوجب أحيانا عليهم استخدام القوة» والخب... وبالتالي «يجب الأخذ بالاعتبار وجود هامش خطأ وفهم أن ليس كل كيوبة في مسيرة الوظيفة، تبرر وضعها في خانة جنائية».

مرة أخرى، معنى الكلام الذي تفشل لغة التقرير في إخفاؤه تحت أكوام التحاليل والصياغية، هو أن منطق العمل وأولى فرضيات «النظرية الماحشية» هما: تفهم العنف البوليسي حين يكون موجها نحو مجموعات معينة ومحددة في المجتمع الاسرائيلي، والتي يسميها التقرير بشدة ذكاء واضعها بأسمائها: عرب، حريديم وأثيوبيون، ففي خاتمة المطاف وبعد كل الكلام عن المعايير و«النظرية الماحشية» يضطر التقرير للاعتراف بالصفحات التي تلتهاها في السنة الماضية وفي تقرير مراقب الدولة بالذات.

لا يتردد هذا التقرير عن التحدث فجأة، بين فصول عمله، عن أنه احتفل بخمس وعشرين سنة على تأسيسه ويعد قائمة الأشخاص والمتحدثين الذين حضروا «الحدث الاحتفالي والافتتاحي» كما يصف نفسه، ولكن في الأقسام اللاحقة مباشرة يضطر لتقديم ذرائع وتبريرات لعدد من القضايا الأبرز في السنة الأخيرة التي جرى فيها على نحو خاص استخدام القوة بل الرصاص أحيانا ضد مواطنين، وإبرزها طبيعة الحال قضية أم الحيران (اقرأ عنها في خبر منفرد).

فيما يلي الأرقام التي يوردها تقرير ماحش عن القرارات التي اتخذها عام ٢٠١٨ في الملفات التي حقق فيها: خلال ٢٠١٧ اتخذت في ماحش قرارات بخصوص ٦٤١ ملفا تم فيها التحقيق مع عناصر شرطة تحت التحذير، نحو ٤٠٪ من ملفات التحقيق هذه انتهت بتقديم شرطي أو أكثر لمحاكمة جنائية أي تأديبية. في العام ٢٠١٧ اتخذ قرار بتقديم للمحاكمة الجنائية في ٣٦٦ ملفا، في ١١٣ ملفا تقرر أن الرد المناسب اللائق هو تقديم الشرطي المشار إليه إلى المحاكمة التأديبية. نحو ٧٠٪ من الملفات التي تم التحقيق فيها تحت التحذير تم استنفادها والوصول فيها إلى الحقيقة - كما يقول.

عرب في أكتوبر عام ٢٠٠٠، وكي لا يزعم أصحاب المصلحة بان هذا الملف قديم، نشير مباشرة إلى أن جميع حالات القتل التالية لم تقدم فيها هي الأخرى لا اتهامات ولا حتى انتقادات واقتصر الأمر على التبريرات، أي أن قسم التحقيق مع عناصر الشرطة وقف في صف عناصر الشرطة المشتبه بقياهمم بإطلاق رصاص على مواطنين - هذه هي النتيجة الفعلية.

### «الشرطيون تعرضوا لاستفزازات قاسية واضطروا لاستخدام قوة معقولة»!

على سبيل تقديم عدد من النماذج، فقط، يقول التقرير مثلا في سياق مبادرة تعزيز الثقة التي يتحدث عنها، إن الاعتداء على مظاهرات الحريديم في القدس المعارضين لتجنيدهم بشكل إجباري وبالرغم من إرادتهم في الجيش الاسرائيلي، كانت عبارة عن «احتكاك كبير ومتواصل بين السكان الحريديم وعناصر الشرطة وهو ما أدى إلى سلسلة شكاوى إلى ماحش بسبب استخدام القوة المفرطة من قبل عناصر الشرطة». ولكنه في الجملة التالية مباشرة يوفر الذريعة والمبرر لعنف الشرطة قائلا إنها «عملت في إطار واجبها للحفاظ على النظام في المدينة وتعاظت أحيانا مع أعمال شغب والأزمت أيضا باستخدام القوة ولم يكن من الممكن فحص ما إذا وقع استخدام مفرط وزائد للقوة، مثلما جرى الادعاء من حين إلى آخر... ولماذا هذا، وفقا لماحش؟، نقتبس: «بسبب غياب التعاون وانعدام الثقة من قبل أبناء الوسط الحريدي، مما تجسد أيضا برفض تقديم إفادات ممن تم استدعاؤهم». ويروي التقرير أنه توجه إلى «شخصيات بارزة في الوسط الحريدي في القدس» وقام هؤلاء بإقناعه من كانوا ضحايا أو شهودا على عنف بوليسي بتقديم إفادات، لكن التقرير لا يتحدث عن عدد الحالات التي تم فيها تجريم عناصر شرطة بالعنف المفرط، بل يتحدث عن «تحليل عدة حالات من العنف الشرطي غير المعقول وحتى تقديم عدد من الشرطيين للإجراءات الجماعية أو التأديبية»، وقبلها يستطرن كان قد أعطى لنفسه تبريرا على التقاعس في التحليل الجدي لتسجيلات مصورة لحالات عنف الشرطة ضد المتظاهرين، وذلك من خلال القول إنّه: «وجد أن المقصود لاستخدام قوة معقولة للقيام بواجبهم، وتم هنا إغلاق الملفات بدون دعوة أي عنصر شرطة إلى التحقيق، وكلمات أوضح يكفني تقرير ماحش بإعطاء ميزات لاعتداءات الشرطة على مظاهرات الحريديم ضد تجنيدهم للجيش ويطلق في النهاية تصريحاً بأنه تم تقديم «عدة شرطيين» لمحاكمات ما، كم عددهم؟ لا يكلف نفسه عناء التدقيق.

الأمر نفسه سار في حالة ما يسمى تعزيز الثقة أمام مهتلين وقيادات في الوسط العربي - الإسرائيلي، ولكنه يتحدث هنا عن لقاءات اجراها مع ممثلي «مبادرة صندوق إبراهيم» حيث تم طرح «صعوبة المجتمع العربي في وضع الثقة بمؤسسات الدولة ومن بينها أيضا ماحش»، على حد وصفه، وقد لخص الطرفان - وفقا للتقرير - بأنه «في خطة العمل سنة ٢٠١٨ سينشئان تماسا من التعاون بين ممثلي القسم وبين ممثلي الصندوق من أجل بناء علاقات ثقة، تعزيز الروابط وكشف القسم في الوسط العربي بوسائل مختلفة...»

هذا كل ما يقوله التقرير عن تقييمه وخطه لما يسميه بناء الثقة مع الأقلية العربية، ولكن يجب الملاحظة بأنه لم يجر وفقا لنصه هو أي اجتماع وهذا الصندوق الذي يذكره، وقد تكون النوايا كلها طيبة، لا يتمتع على الإطلاق بأية صفة تمثيلية للأقلية العربية، ولكن ماحش يقوم كما يبدو باستغلال بعض النوايا الطيبة لكي يزيد من ثقافته ويقلب الحقائق لدرجة تصل حد التشويه والمتمثلة خصوصا في مقولة مثل: «صعوبة المجتمع العربي في وضع الثقة بمؤسسات الدولة ومن بينها أيضا ماحش»! فعنى هذا الكلام ببساطة هو أن مؤسسات الدولة بما فيها ماحش كلها على ما يرام، وطيبة حد الكمال، وتعمل بشكل سليم ولا تعاني من أية نواقص أو شوائب (أو عنصرية مثلا) بل إن المسألة تتلخص في وتقتصر على صعوبة هؤلاء العرب بوضع قنهم في تلك المؤسسات!

يمكن الادعاء بأنه يصعب العثور على أية مؤسسة في نظام الحكم الاسرائيلي تبلغ بها «الجرأة» لقلب الحقائق والتصل من المسؤولية بالدرجات التي يصلها ماحش.

## مستتراً في تقريره على أنه طالب بإغلاق ملف أم الحيران:

# ماحش يركل الكرة الملتهبة إلى النيابة العامة!

جاء القيام بدور المبرر بأثر رجعي لما سوف يكشف مستقبلا عن جدية التحقيق!

ولكن في جميع الأحوال، يتجاهل التقرير الكثير من الحقائق والمحطات في معرض تقديمه لقصة ما حدث في أم الحيران، وهو لا يكشف الجمهور في تقريره بما أفادت به مصادر صحافية إسرائيلية أواخر عام ٢٠١٧، من أن ماحش أوصى بإغلاق ملف التحقيق بمقتل المرئي يعقوب أبو القيعان بنيران الشرطة الإسرائيلية؛ مركز عدالة، الذي قدم الشكوى لماحش باسم زوجة الشهيد، أكد أن توصية ماحش بعدم تقديم المسؤولين عن جريمة القتل للمحاكمة هي مواصلة لسياسته التي توفر غطاء الشرعية للعنف الدموي الذي تمارسه

الشرطة الإسرائيلية بحق المواطنين العرب، ورغم أنه من الواضح، ومنذ اليوم الأول، أن الشرطة قتلت أبو القيعان دون أي مبرر وبما يناقض تعليمات إطلاق النار، إلا أن ماحش يمارس دوره مجددا في التستر على الجرائم الخطيرة بحق المواطنين العرب، هذا دليل جديد على منهجية ماحش والشرطة الإسرائيلية، كما شهدناها في أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، وعدم تقديم أي شرطي إسرائيلي للمحاكمة بهذه التهم.

كما أكد المركز أن «التحقيق استغرق وقتاً طويلاً وأدير بشكل معقد، وكان من المتوقع أن يجري التحقيق بشكل أسرع وأكثر نجاعة، وذلك لخطورة الحدث... ورغم توجيهاتنا المتكررة، ما زالت ماحش ترفض كشف تقرير الطب الشرعي لعائلة الشهيد، وتتجاهل جميع طلباتها لتلقي أي معلومة حول مجريات التحقيق. الشرطة الإسرائيلية وزير الأمن الداخلي يواصل التمسك بالأكاذيب التي صرحوا بها يوم الحدث، ويواصلون الادعاء بأن الشهيد قصد دهس رجال الشرطة، وهي ادعاءات ثبت كذبها قطعاً بأشرطة الفيديو التي وثقت الحدث».

التاريخ. وكشف الاطلاع على الوثيقة بأنها تعكس بالاساس معلومات تم نقلها في الماضي من الشايبك إلى ماحش. عن ذلك وجد في الوثيقة مؤشر لوجود دليل جديد يخص ما جرى في موقع الحدث، والذي لم يقدم لاطلاع القسم عليه، مما أوجب استكمالات قصيرة للتحقيق، بعد استكمال التحقيق حوّل ماحش إضافة محدثة إلى تقريره وحدث توصياته وفقا للأدلة الجديدة التي تم جمعها في إطار استكمال التحقيق، في ختام الأبحاث التي جرت في مكتب المدعي العام للدولة، التي تناولت قضايا قانونية مختلفة إضافية، وبعد أن كتبت وثائق موقف قانونية مختلفة، يفترض أن يكون قريبا اتخاذ قرارات بالقبضية.

### النقاط المغيبة والمهمة التي يتنصل ماحش من التوقف عندها

يختتم التقرير بالقول: إن هذه قضية ذات حساسية جماهيرية عالية جداً وهي مشحونة أيضا بتوتر العلاقات بين العرب واليهود وعلاقات الدولة والوسط البدوي، وتتناول عائلتين فقدتا عزيزين، هناك مجموعات واسعة من الجمهور تنتظر ما ستقوله المؤسسة في هذه القضية، وماحش لم يبذل في الأدوات وقام بكل ما في وسعه للتحقيق المكثف «الذي جرى بشفافية عالية» ولم يترك حجرا على حجرا» ولم يقم بتقديم أية تنازلات، وهذا من أجل تقديم أجوبة واضحة قدر المستطاع لعلامات السؤال المختلفة التي نشأت في هذا الحدث المأساوي. ومثلما في حالات حساسة واستثنائية أخرى كان الاهتمام الشعبي فيها كبيرا، فإن ماحش يشكل جهة موصية فقط، أما القرارات النهائية فيقدمها المدعي العام للدولة وأحيانا حتى بمشاركة المستشار القانوني للحكومة - هذا السطر الأخير يبدو أنه، كما قد نستنتج،

من أجل تقصي الحدث بمختلف جوانبه، بما في ذلك مسألة وجود شبهة معقولة للقيام بخلافه من قبل شرطي (ومبرر التحقيق مع شرطي أو أكثر تحت التحذير)، طابع الاستعداد لحملة الاخلاء، كيفية سلوك السائق المرحوم وصورة من الحدث ومجره ومميزاته، مسألة العلاج الطبي في المكان وغير ذلك، في إطار إجراء الفحص تم القيام بعمليات تحقيق كثيرة ومعقدة من خلال استخدام وسائل خاصة، تتعقّق في تفاصيل التفاصيل والبحث الأعمى لكشف الحقيقة، وقد تم أخذ إفادات جميع الشرطيين الضالعين، الضباط في الموقع والمستويات العليا وكذلك أبناء عائلة يعقوب وشهود إضافيين كانوا في المكان، تم جمع تقارير من مختبرات الفحص الجنائي، تقرير الطب التشريحي (الشرعي)، جمع وتحليل أفلام مصوّرة من الحدث وشبكة الاتصالات (البوليسية) الداخلية، جمع معطيات من حاسوب السيارة وتفكيك وفحص عجلات سيارة يعقوب وكذلك تمت إعادة تمثيل وإجراءات قياسات في المكان بمساعدة ممثلين وبرفقة مصورين، تقرير خبير في التحقيق بجوداث الطرق وكذلك تقرير لأخصائيين من البلاد والخارج تتطرق إلى معطيات الحدث.

ويتابع التقرير أن الشايبك نقل هو الآخر إلى ماحش مختلف المعطيات، التقييمات والمعلومات ذات الصلة التي قام بجمعها في كل ما يتعلق بالحدث، «كل هذا من خلال تعاون قيمى وكامل»، كما يضيف.

وعن نقل وجهة نظر ماحش إلى نيابة الدولة يقول: بعد نصف سنة على الحادث تم استكمال إجراء الفحص ونقل ماحش وجهة نظره وتوصياته على جوانب الأمر المختلفة إلى نيابة الدولة، وعشية عيد العرش، وحتى قبل تلقيه قرار المدعي العام للدولة، تنامى إلى علم ماحش أمر وجود وثيقة داخلية للشايبك تخص الحدث، والتي لم تكن معروفة بالمرّة لماحش حتى ذلك

### كتب هشام نفاع:

منذ أول دستور التقرير الأخير لقسم التحقيقات مع عناصر الشرطة (فيما يلي: «ماحش»، باسمه المختصر بالعبرية) التابع لنيابة الدولة، من العام ٢٠١٧، تظهر بوضوح لهجة المديح الذاتي، وترسيم الأمور على أنها بمثابة إنجازات تراكم الإنجازات، فمدير القسم، أوري كرميل، يفتتح مقدمة التقرير بلهجة مفاخرة نادرة من حيث «الجرأة» لو قلناها بلهجة مخففة، فيقول: «على الرغم من العواصف التي ضربت منظومة تطبيق القانون في الفترة الأخيرة، عام ٢٠١٧، اليوبيل الفضي لتأسيس ماحش، فقد برز هذا القسم في العمل المهني المكثف والناجح على نحو خاص. إن تخلص معطيات العمل السنوية يبرز نتائج جيدة جدا، ومن خلال استغلال معقول لموارد القسم».

هكذا يحاول التقرير وضع القارئ على درب من حريز النجاحات، على الرغم من أن القراء غير القابلين للتأثر بهذا الكلام المعسول، سوف يشيرون بالضرورة إلى الكثير من مكامن الخلل والتقاوس والتقصير، وخصوصاً إذا كانوا على علم ومعرفة بالقضايا التي عالجها ماحش، وبالذات حين تكون المعادلة هي: شرطي إسرائيلي أمام مواطن عربي.

الفصل الأول من التقرير يتحدث عن تعزيز الثقة بماحش لدى المجموعات السكانية التي تعاني من نشاط شرطي زائد، وهو يقول إن هذا القسم بريء تماما من أي نوع من الانحياز سواء على أساس اللون، الدين، العرق، أو القومية، ويشير - كمرجعية - إلى كتاب مكافحة العنصرية الذي نشر في العام ٢٠١٦ الذي لم يصمه بـ«الانحياز»، ويذكر التقرير أنه كشف خصوصا الفجوة ما بين عمل ماحش وجوده الخدمة المهنية التي يقدمها لمن يعانون من سطوة قبضة الشرطة، وبين النظرة إلى القسم من قبل هذه المجموعات السكانية، لكنه يضيف، في صياغة اعترافية، أنه على الرغم من كونه يحقق تحت طائلة التحذير مع مئات الشرطيين سنويا، ويستند نسبة هامة من التحقيقات ويقدم مئات لوائح الاتهام الجنائية والناديبية، فإن الراي السائد لدى مجموعات السكان التي تصل الشكاوى من بينها هي أن القسم لا يقوم بما يكفي وبالتالي فإن مستوى الثقة به منخفض.

وهكذا ففي فترة واحدة، وبضعة سطور، يقوم ماحش من جهة بتخفيف ساحته من «الانحياز» (وهو ما يجدر أن يسمى بلغة غير مفسولة: التمييز) ولكنه في الفترة نفسها يعترف من جهة أخرى بان منسوب الثقة فيه منخفض، وبالذات لدى المجموعات التي تكثر من تقديم الشكاوى ضد عناصر الشرطة. أي بكلمات أخرى: المجموعات التي تتعرض لأشكال من التمييز والقمع بسبب موقعها ومكانتها قومياً واجتماعياً وطبقياً. وهنا يتابع تقرير ماحش التحدث بلغة مأخوذة من الفترة التي سادت قبل نحو نصف قرن، فهو يسمي هذا الوضع أي ذلك التناقض، «تحديدا»، ولكن حين يأتي ليعاطى معه يتحدث عن أنه عمل في السنة الأخيرة على تعزيز العلاقات مع زعماء من بين مجموعات سكانية مختلفة، رغبة منه في تعزيز ثقة الجمهور التي يستحقها هذا القسم. عقلية البحث عن «الوجهاء والزعماء» ما زالت معششة هنا، وهو يخبر قارئة بكثير من البهجة بأنه اختار لسنة ٢٠١٨ عددا من المجموعات السكانية كي يعزز العلاقات مع وجهائها وهي: الحريديم في القدس، «أبناء الوسط العربي الإسرائيلي» على حد تعبيره، والأوساط التي تعاني من مظاهر العنصرية مثل المجتمع الأثيوبي.

ما الذي يقوله التقرير عمليا: إن الانتظار والشعور والإدراك السائد لدى جميع تلك المجموعات والأقليات هو مجرد خطأ، سوء فهم، قصور في الوعي، ويمكن إصلاحه بمجرد تعزيز الروابط والعلاقات مع زعماء وجهاء. علما بأنه لا يعرف أحد من هم مثلا زعماء الأقلية العربية الذين ينوي ماحش تقوية العلاقات معهم لكي يعملوا لديه بدور الوكيل لرفع منسوب ثقة العرب بقسم التحقيق مع الشرطة هذا، والذي لم يقدم أية لائحة اتهام ولا أية شكوى ولا أي نقد على عشرات حالات القتل والتسبب بجراح لمواطنين عرب برصاص شرطة إسرائيل، التي يفترض بماحش أن يحقق فيها! (جاء على موقع مركز «عدالة» أنه لم يتم تقديم أي شرطي مسؤول للمحاكمة في أكثر من ٥٥ حالة قتل لمواطنين عرب من قبل رجال الشرطة منذ العام ٢٠٠٠).

وأبرز الملفات بالطبع، هو ملف القتل الجماعي الذي اقترفته الشرطة لعلبان

يكتب تقرير ماحش عن قضية أم الحيران ما يلي، ونورد هنا صيفته حرفيا تقريبا:

كانت قضية أم الحيران إحدى القضايا المركزية التي أشغلت القسم (ماحش) في سنة العمل الأخيرة، وبذلت فيها موارد كثيرة من أجل التوصل إلى كشف الحقيقة وتحليل الجوانب المختلفة والمتنوعة للحدث.

وملخص الحدث كالتالي: في تاريخ ١٨-٢٠١٧ في ساعات الصباح الباكرة وصلت قوات شرطة وبينها مقاتلو وحدة «متبا» للمساعدة في تطبيق قرار محكمة أمرت بإخلاء وهدم مواقع سكنية غير قانونية في قرية أم الحيران. خلال العمل، وحين تقدم المقاتلون نحو موقع السكن الخاص بالمرحوم يعقوب أبو القيعان الذي كان معداً للإخلاء والهدم، قاد يعقوب سيارته خارج بيته، وحين لم يستجب إلى دعوات عناصر شرطة له بالتوقف نفذ أحد الشرطيين إطلاق نار نحو عجلات السيارة بهدف وقفها، نتيجة لإطلاق النار هذا، بدأ إطلاق نار إضافي وفي أعقابها بدأت السيارة بزيادة سرعتها، في حين كان في مسار تحركها مقاتلو «متبا» إضافيون. في هذه المرحلة تم إجراء إطلاق نار كثيف نحو السيارة. في مواقع الحدث، صدمت السيارة التي قادها المرحوم مقاتلين وحين لم يستجب إلى دعوات عناصر شرطة له بالتوقف نفذ أحد الشرطيين إصابة المقاتلين توقفت السيارة وهي تصطدم بسيارة شرطة، ومع وصول الشرطيين إلى السيارة وجد أن المرحوم قد أصيب نتيجة لإطلاق النار الذي جرى نحوه، وتوفي المرحوم متأثرا بجراحه في موقع الحدث.

يتابع التقرير عما يصفه بتسلسل التحقيق كالتالي: صباح ١٨-٢٠١٧ بدأ أي شخص يمتدح إلى موت الشرطي المرحوم إيرني جرج شرطي إضافي، وبمحاذاة إصابة المقاتلين توقفت السيارة وهي تصطدم بسيارة شرطة، ومع وصول الشرطيين إلى السيارة وجد أن المرحوم قد أصيب نتيجة لإطلاق النار الذي جرى نحوه، وتوفي المرحوم متأثرا بجراحه في موقع الحدث.

يتابع التحقيق عما يصفه بتسلسل التحقيق كالتالي: صباح ١٨-٢٠١٧ بدأ أي شخص يمتدح إلى موت الشرطي المرحوم إيرني جرج شرطي إضافي، وبمحاذاة إصابة المقاتلين توقفت السيارة وهي تصطدم بسيارة شرطة، ومع وصول الشرطيين إلى السيارة وجد أن المرحوم قد أصيب نتيجة لإطلاق النار الذي جرى نحوه، وتوفي المرحوم متأثرا بجراحه في موقع الحدث.

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي